

1985



جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الآداب و اللغات
قسم اللغة و الأدب العربي

الرقم التسلسلي :

رقم التسجيل : م أ ع / 016 / 2014

أقسام الكلم العربي عند النحاة المحدثين
إبراهيم أنيس و تمام حسان أنموذجا

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر

ميدان: اللغة و الأدب العربي فرع : أدب عربي تخصص : لسانيات عامة

إشراف الدكتور :

د : الربيع بوجلال

إعداد الطالب :

العياشي أحمد شيشي

تاريخ المناقشة :

أمام لجنة المناقشة :

.....
.....
.....

السنة الجامعية :

1437 / 1436 هـ

2016 / 2015 م

إهداء

أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمن اللذين لا تتم الصالحات إلا بطاعتها و برهما .

وإلى كل الأخوة و الأخوات الذين فرحوا بنجاحي .

إلى كل الأصدقاء و الزملاء .

إلى كل من حرص على لغة القرآن الكريم و دافع عنها .

شكر و عرفان

الحمد لله وحده أن وفقني و ألهمني الصبر على المشاق التي واجهتني
في إنجاز هذا العمل

كما أتقدم بشكر خاص إلى الأستاذ المشرف الدكتور الربيع بوجلال
الذي لم يدخر أي جهد من أجل إتمام هذا البحث ، و لم يبخل عليّ
بنصائحه و توجيهاته الثمينة .

و الشكر موصول إلى كل معلم أفادني بعلمه ، من أولى المراحل
التعليمية حتى هذه اللحظة .

مقدمة

أفرز الاهتمام بموضوع الكلم العربي و أقسامه وجهات نظر مختلفة و آراء متباينة بين النحاة القدماء - الذين اختلفوا بالتقسيم الثلاثي له - من جهة و النحاة المحدثين الذي أكدوا على ضرورة إعادة النظر في هذا التقسيم وفق أسس جديدة تتلاءم مع معطيات العربية من جهة أخرى . إلا أن آراء النحاة المحدثين هي الأخرى لم تسلم من التباين فيما بينها في هذا الموضوع ، فظهر الخلاف جليا بين الكثير منهم كل حسب مقاييسه المعتمدة في التقسيم . وبناء على هذا الخلاف كانت صياغة الإشكالية على النحو الآتي:

ما دوافع النحاة المحدثين لإعادة النظر في تقسيم الكلم العربي ؟

كيف قسم النحاة المحدثون الكلم العربي ؟ ماهي المقاييس المعتمدة في تقسيمهم ؟

وما مدى صلاحية هذا التقسيم مع خصائص العربية ؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات كان موضوع البحث : " أقسام الكلم العربي عند النحاة المحدثين " . و قد اقتصرت دراستي فيه على إبراز وجهة نظر باحثين :

الأول : إبراهيم أنيس من خلال كتابه " من أسرار اللغة "

و الثاني: تمام حسان من خلال كتابه " اللغة العربية معناها و مبناها "

وللكلم العربي و أقسامه أهمية لدى علماء النحو ، لذلك لا نعجب إذا رأينا أول

المواضيع الذي تناولته الكتب النحوية ، لأنه أساس الدراسات النحوية والصرفية ولأن

معرفة و إدراكه على الوجه السليم يستطيع الباحث في اللغة ونحوها أن يتلمس طريق

الإلمام بها ، و استيعاب قضاياها الجوهرية .

و قد اعتمد البحث المنهج الوصفي الذي يتناسب مع مثل هذه الدراسات ، وذلك من خلال عرض وتتبع آراء كل من إبراهيم أنيس وآراء تمام حسان و المقاييس المعتمدة في تقسيم كل منهما ، والذي خالفا فيه ما كان سائدا لدى النحاة القدماء ، و ذكر أهم المآخذ التي سجلها الباحثون عليهما مع الإشارة إلى نقاط الاتفاق والاختلاف الموجودة بينهما في هذا الموضوع .

و لمعالجة الإشكالية المطروحة ، اقتضى البحث أن يكون في مدخل و فصلين تسبقها مقدمة و تعقبها خاتمة فيها نتائج البحث .

فالمدخل كان بعنوان : " الكلم العربي مصطلحات ومفاهيم " تناول أهم المصطلحات المتعلقة بالكلم العربي: كالكلام و الكلم و القول و الجملة ، فبينت حدودها و العلاقة الموجودة بينها . وذلك بالاستناد إلى أقوال النحاة القدماء .

أما الفصل الأول فخصصته لعرض تقسيم إبراهيم أنيس للكلم العربي و مقاييسه المعتمدة و أهم الانتقادات المسجلة عليه .

أما الفصل الثاني ، فقد تضمن تقسيم تمام حسان للكلم العربي والمعايير التي اعتمدها و أهم الملاحظات المسجلة عليه .

وفيما يخص الخاتمة فكانت حول أهم النتائج المتوصل إليها في البحث .

ومن باب الاعتراف بفضل السابقين حول موضوع تقسيم الكلم العربي . توجب علي ذكر الجهود التي قام بها كل من فاضل مصطفى الساقي من خلال كتابه " أقسام الكلام العربي من حيث الشكل و الوظيفة " وعز الدين المجدوب في كتابه " المنوال النحوي " . ومما لاشك فيه أن الاقتراب من آراء النحاة و الباحثين و محاولة فهمها على حقيقتها من أعظم الصعوبات التي تواجه أي باحث . وهذا ما صادفني فعلا أثناء عرضي لآراء إبراهيم أنيس و تمام حسان . باعتبارهما من الرواد الأوائل في حقل الدراسات اللغوية العربية الحديثة . هذه الآراء التي تستدعي التأمل و إعمال الفكر و القراءة المتأنية ؛ حتى لا تفهم على غير مقاصدها .

و في الأخير أحمد الله سبحانه و تعالى أن أعانني على إتمام هذا البحث ، فله الحمد و الشكر ، كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى المشرف الأستاذ الدكتور الربيع بوجلال ، الذي رعى هذا البحث بسداد نصحه ، فجزاه الله أفضل الجزاء .

مدخل :

الكلم العربي مصطلحات و مفاهيم

للمصطلح النحوي أهمية بالغة كونه أساسا للدراسات النحوية ، وباعتباره المدخل الأول للمعرفة العلمية ؛ لأنه يرسم معالمها و يوضح مبادئها . وعليه كان لازاما توضيح بعض هذه المصطلحات ، و عرض أقوال النحاة فيها .

1-1 : مفهوم الكلام

لغة : الكلام اسم جنس يقع على الكثير و القليل . و(الكلم) لا يكون أقل من ثلاث كلمات ؛ لأنه جمع (كلمة) مثل نبتة ونبق . و فيها ثلاث لغات : كَلِمَة كِلْمَة كَلْمَة .

و(الكلمة) أيضا القصيدة بطولها. وقد تطلق الكلمة ، ويراد بها : الكلام المفيد ، من قبيل إطلاق الجزء على الكل ، كقولهم في " لا إله إلا الله " كلمة الإخلاص .

و(الكليم)، الذي يكلمك . و(كلمه) (تكليما) و (كلاما) مثل: كذبه تكذيبا و كذابا و (تكلم كلمة و بكلمة. و (كالمه)؛ أي جاوبه و(تكالما) بعد التهاجر ؛ أي كانا متهاجرين فاصبحا يتكلمان، ولا نقل يتكلمان وما أجد (مُتَكَلِّمًا) بفتح اللام أي موضع كلام .

و(الكلماني) المنطيق و(الكلم) الجراحة ، والجمع (كلوم) و (كلام) . و قد(كلمه)

من باب ضرب ومنه قراءة من قرأ ﴿ وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِّنَ الْأَرْضِ

تُكَلِّمُهُم أَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِآيَاتِنَا لَا يُوقِنُونَ ﴾ [سورة النمل - الآية - (82)] ؛ أي تجرحهم

و تسمهم و(التكليم) أي التجريح . وعيسى - عليه السلام - (كلمة) الله لأنه لما أنتفع

به في الدين كما أنتفع بكلامه سمي به كما يقال : فلان سيف الله ، و أسد الله (1)

ويرى ابن هشام الانصاري أن الكلام في اللغة يطلق على ثلاثة أمور :

(1) محمد بن أبي بكر الرازي ، مختار الصحاح ، دار الكتاب الحديث ، الكويت ، ط 1 ، 1994 ، ص 241،240.

الأول : الحدث الذي هو التكليم ، تقول : (أعجبنى كلامك زيدا) أي ؛ تكليمك إياه وإذا استعمل بهذا المعنى عمل عمل الأفعال كما في هذا المثال و كقول الشاعر: { بحر البسيط}

قَالُوا كَلَامُكَ هِنْدًا وَهِيَ مُصْغِيَةٌ ... يَشْفِيكَ قُلْتُ صَحِيحٌ ذَاكَ لَوْ كَانَا.

أي ؛ تكليمك هندا .

الثاني: ما في النفس مما يعبر عنه باللفظ المفيد ، وذلك كأن يقوم في نفسك معنى

(قام زيد) أو (قعد عمرو) ، ونحو ذلك ؛ فيسمى ذلك الذي تخيلته كلاما؛ قال الأخطل

{ بحر الكامل } :

لَا يُعْجِبَنَّكَ مِنْ خَطِيبِ خُطْبَةٍ ... حَتَّى يَكُونَ مَعَ الْكَلَامِ أَصِيلًا

إِنَّ الْكَلَامَ لَفِي الْفُؤَادِ وَإِنَّمَا ... جُعِلَ اللَّسَانُ عَلَى الْفُؤَادِ دَلِيلًا

و الثالث : ما تحصلُ به الفائدةُ ، سواء كان لفظاً ، أو خطأً ، أو إشارةً ، أو ما نطق به

لسانُ الحالِ ، والدليلُ على ذلك في الخط قولُ العرب : " الْقَلَمُ أَحَدُ اللَّسَانَيْنِ " وتسميتهم ما

بين دفتي المصحف " كلام الله " ، والدليلُ عليه في الإشارة قوله تعالى: ﴿ آيَاتِكَ إِلَّا تُكَلِّمَ

النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمَزًا ﴾ [سورة آل عمران - الآية - (41)] . فاستثنى الرمز من

الكلام ، والأصلُ في الاستثناء الاتِّصَالُ⁽¹⁾.

الكلام اصطلاحاً :

هو القول المفيد. والمراد بالقول: اللفظ الدال على معنى. كرجل و فرس. بخلاف الخط

مثلا ، فإنه وإن دل على معنى ؛ لكنه ليس بلفظ ، وبخلاف المهمل نحو " ديز " مقلوب

(1) ابن هشام الانصاري، شرح شذور الذهب ، تح : محمد عاشور، دار احياء التراث العربي، لبنان، ط1، 2001،

" زيد" فإنه وإن كان لفظا لكنه لا يدل على معنى. فلا يسمى شيء من ذلك ونحوه

قولا وأما المفيد فهو الدال على معنى يحسن السكوت عليه ، نحو(زيد قام) و(قام أخوك)

بخلاف نحو (زيد) و(غلام زيد) ونحو(الذي قام أبوه) فلا يسمى شيء من هذا مفيدا

؛ لأنه لا يحسن السكوت عليه ، فلا يسمى كلاما .(1)

كما يوافق هذا المعنى للكلام ما جاء في " أسرار العربية " أن " الكلام هو ما كان من

الحروف دالا بتأليفه على معنى يحسن السكوت عنده " (2)

و جاء في شرح الكافية الشافية في النحو في باب " شرح الكلام وما يتألف منه " :

قَوْلٌ مُفِيدٌ طَلَبًا أَوْ خَبْرًا ... هُوَ الْكَلَامُ كَمَا (اسْمَعُ وَ سَتَرَى) .

قال بن مالك في شرحه أن (الكلام) عند النحويين : عبارة عن كل لفظ مفيد .

و المراد بـ (المفيد) ما يفهم منه معنى يحسن السكوت عليه .و(القول) يطلق على

الكلمة المفردة و على المركبة بلا فائدة ، وعلى المركب المفيد .(3)

وعليه فكل كلام قول ، وليس كل قول كلام ، فخرجت بذلك الكلمة المفردة نحو(زيد)

فإن الاقتصار عليها لا يفيد . و يخرج بذلك الكلمة المضافة نحو (غلامك) .

كذلك المركب، الذي لا يجهل أحد معناه نحو : (السماء فوق الأرض) فلا يفيد ، فلا

يعده النحاة كلاما . كما يخرج كذلك : الموصول وصلته نحو : (الذي ضربته) ،

(1) ابن هشام الانصاري ، شرح شنور الذهب ، المرجع السابق ، ص 19 .

(2) ابن أبي سعيد الانباري ، أسرار العربية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1997 ، ص 23 .

(3) ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 2000 ، المجلد 1 ، ص 56 .

فالاقتصار عليه لا يفيد، والاقتصار على (مفيد) كفاية ، لكن ذكر الطلب و الخبر ليعلم أن المستفاد

منه على ضربين :

أحدهما : طلب كالمستفاد من قولنا : (استمع).

و الثاني : خبر كالمستفاد من قولنا : (سترى).

— (استمع) كلام مركب من كلمتين :

أحدهما : ملفوظ بها وهي : (استمع)

و الثانية : منوية وهي ضمير المخاطب المؤكد بـ (أنت) حين تقصد توكيده .

و (سترى) كلام مركب من ثلاث كلمات :

الأولى : (السين) وهي بمعنى (سوف) في تخليص الاستقبال .

و الثانية : (ترى) وهي فعل مضارع .

و الثالثة : ضمير المخاطب المؤكد بـ (أنت) حين تقصد توكيده .(1)

و جاء في الالفية لابن مالك :

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَأَسْتَقِمُ ... اسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفُ الْكَلِمِ

وَاحِدُهُ (كَلِمَةٌ) وَ الْقَوْلُ عَمَّ ... وَ كَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمُّ

قال ابن الناظم في شرح هذه الأبيات : أن الكلام عند النحويين هو اللفظ الدال على

معنى يحسن السكوت عليه ، وهذا ما أراده بقوله : " مفيد كاستقم " كأنه قال : الكلام لفظ

(1) ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، المرجع السابق ، ص 56 ، 57 .

مفيد فائدة تامة يصح الاكتفاء بها ، كالفائدة في (استقم) فاكتفى بتميم الحد بالتمثيل (1).
 وعليه فالكلام لابد له من أمرين معا : التركيب من كلمتين أو أكثر، و الإفادة المستقلة .
 فاللفظ صوت وهو جنس يشمل ما يراد تعريفه وهو الكلام و يشمل غيره .
 و المراد بالمفيد الذي له معنى وهذا قيد أول اخرج المهمل، الذي ليس له معنى كـ "
 ديز" مقلوب زيد .

و المقصود بـ " يحسن السكوت عليه " قيد ثان ، أخرج الكلمة نحو " كتاب " .

و أخرج بعض الكلم و هو : مالم يفد . نحو : إن صليت ..(2)

ولابد للكلام من طرفين : مسند ، ومسند إليه وهما أقل ما يتركب منه الكلام ، ولا
 يكونان إلا اسمين ، نحو : زيد قائم أو اسما وفعلا ، نحو : قام زيد .

وبين الكلام و الكلم عموم و خصوص من وجه . يجتمعان في الإفادة و فيما تألف
 من ثلاث كلمات فأكثر، نحو: قد قامت الصلاة . وينفرد الكلم فيما لم يفد نحو: إذا جاء
 أخوك. وينفرد الكلام فيما أفاد ولم يتألف من ثلاث كلمات ، نحو : الصدق فضيلة .(3)

(1) ابن الناظم ، شرح ألفية بن مالك ، تح : محمد باسل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 1 ، 2000 ، ص 5 .
 (2) عبد الله بن صالح الفوزان ، دليل السالك إلى ألفية بن مالك ، ، دار المسلم ، ط 1 ، 1999 ، ص 23،24 .
 (3) نفسه ، ص 25 .

2-1 : الكلام و القول .

يرى ابن جنى أن الكلام هو كل لفظ مستقل بنفسه ، مفيد لمعناه . وهو الذي يسميه النحويون الجمل ، نحو : زيد أخوك ، و صه و مه وحاء و عاء . فكل لفظ استقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام .

وأما القول فاصله كل لفظ مذل به اللسان ، تاما كان أو ناقصا . فالتام هو المفيد ، أي الجملة وما كان في معناها ، من نحو : صه و إيه ، و الناقص ما كان بصد ذلك نحو " زيد ومحمد" . فكل كلام قول وليس كل قول كلاما ؛ هذا أصله . ثم يتسع فيه ؛ فيوضع على الاعتقادات و الآراء ، والمذاهب نحو : هذا قول البصريين ؛ أي رأيهم و مذهبهم و اعتقادهم .(1)

ثم يقول ابن جنى : (و من أدل الدليل على الفرق بين الكلام و القول اجماع الناس على أن يقولوا : القرآن كلام الله ، و لا يقال القرآن قول الله ؛ وذلك أن هذا موضع ضيق و متحجر ، لا يمكن تحريفه . فعبروا لذلك عنه بالكلام الذي لا يكون إلا أصواتا تامة مفيدة و عدل به عن القول الذي قد يكون أصواتا غير مفيدة ، و آراء معتقدة) (2) . وفي هذا الموضوع يسرد ابن جنى قول سيبويه الذي فرق فيه بين الكلام و القول :

واعلم أن (قلت) في كلام العربي إنما يحكى بها ، وإنما يحكى بعد القول ما كان كلاما لا قولاً) (3) .

(1) ابن جنى ، الخصائص ، تح : عبد الحميد الهنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 2001 ، ص 72 .
(2) نفسه ، ص 73 .
(3) نفسه ، ص 74 .

فأما تجاوزهم في تسميتهم الاعتقادات والآراء قولاً ؛ فلأن الاعتقاد يخفى فلا يعرف إلا بالقول، أو ما يقوم مقام القول من شاهد الحال . فلما كانت لا تظهر إلا بالقول سميت قولاً إذا كان سبباً له، وكان القول دليلاً عليها. كما يسمى الشيء باسم غيره ، إذا كان ملابساً له كما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ وَمِنْ وَرَائِهِ عَذَابٌ غَلِيظٌ ﴾ [سورة إبراهيم - الآية - (17)]. ومعناه - والله أعلم - أسباب الموت ؛ إذ لو جاء الموت نفسه لمات به لامحالة . (1)

وقد عبروا عن الاعتقادات والآراء بالقول ، ولم يعبروا عنها بالكلام ؛ لأن القول بالاعتقاد أشبه منه بالكلام ؛ وذلك أن الاعتقاد لا يفهم إلا بغيره ؛ كما أن القول قد لا يتم معناه إلا بغيره ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : « قام » و أخليت من الضمير فإنه لا يتم معناه الذي وضع في الكلام عليه وله ؛ لأنه إنما وضع على أن يفاد معناه مقترناً بما يسند إليه من الفاعل ، و « قام » هذه نفسها قول ، وهي ناقصة محتاجة إلى الفاعل ، كاحتياج الاعتقاد إلى العبارة عنه . فلما اشتبهت هنا عبر عن أحدهما بصاحبه . وليس كذلك الكلام ؛ لأنه وضع على الاستقلال ، والاستغناء عما سواه و أقول قد يكون من الفقر إلى غيره على ما قدمناه ، فكان إلى الاعتقاد المحتاج إلى البيان أقرب، وبأن يعبر به عنه أليق . (2)

ثم يعرض ابن جني للفروق الواقعة بين القول و الكلام من حيث الاشتقاق و مختلف التصاريف ، لكل منهما ، فاستنتج أن كل تقاليد مادة " ق و ل " إنما دلت على الخفة

(1) ابن جني ، خصائص ، المرجع السابق ، ص 74 .

(2) نفسه ، ص 75 .

و السرعة في الحركة . و تتبع تقاليد مادة " ك ل م " فوجدها حيث تقلبت فمعناها الدلالة على القوة والشدة .

فمن ذلك الأصل الأول " ك ل م " منه الكلم للجرح . وذلك للشدة التي فيه وقالوا في قوله تعالى : ﴿ دَابَّةٌ مِّنَ الْأَرْضِ تَكَلِّمُ هُمْ ﴾ [سورة النمل - الآية - (82)] قولين: أحدهما من الكلام والآخر من الكلام أي تجرحهم وتأكلهم ، وقالوا: الكلام : ما غلظ من الأرض وذلك لشدته وقوته وقالوا: رجل كلیم أي مجروح وجريح . (1)

3.1 : الكلام و الجملة

لم يستعمل سيبويه ولا النحاة من قبله مصطلح "الجملة"، لكنه استخدم مصطلح "الكلم" في باب : " هذا علم ما الكلم من العربية " للتعبير عن موضوعات نحوية متعددة منها ما يتحد بمفهوم "الجملة" (2).

وقد تمكن ابن جني -خلال تتبعه مصطلح "الكلام" عند سيبويه- من استنباط تعريف محدد للكلام المرادف للجملة عند سيبويه ؛ وهو: « أنّ الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائماً برأسه مستقلاً بمعناه » (3).

وهكذا استمرّ النحاة من بعد سيبويه في عدم استخدام مصطلح "الجملة" إلى أن وصل المبرد فكان أول من استخدم هذا المصطلح؛ حين قال في المقتضب: « وإنما كان الفاعل

(1) ابن جني ، الخصائص ، المرجع السابق ، ص 75.

(2) سيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب ، تح : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط3 ، 1988 ، ص 12 .

(3) ابن جني ، الخصائص ، المرجع السابق : ج 1، ص 19 .

رفعاً؛ لأنه هو والفعل جملةٌ يحسن السكوت عليها، وتجب بها الفائدة للمخاطب» (1).

لكنه استخدم مع ذلك مصطلح "الكلام" للدلالة على معنى الجملة - كما كان عند

سيبويه-؛ إذ قال: « فالكلام كَلِّه اسم وفعل وحرف جاء لمعنى لا يخلو الكلام عربياً كان أو عجمياً » (2).

كما نجد استخدام مصطلح " الكلام " للدلالة على مفهوم الجملة ؛ عند الفراء حين

قال: « وقد وقع الفعل في أول الكلام على اسمه » يقصد في أول الجملة (3) ؛ وهي

الجملة الفعلية، وهكذا في مواضع كثيرة من كتابه معاني القرآن ، وما يدل على توسع

استخدام هذا المصطلح هو ظهور مؤلفات -ولأول مرة- تحمل مصطلح " الجملة "

عنواناً له، مثل كتاب " الجمل " للزجاجي، ومنه كتاب " الجمل " للجرجاني ، هو عبارة عن

شرح مختصر لكتابه " العوامل المائة " .

ومن ثمّ كان النحويين في استخدام المصطلحين "الكلام" و"الجملة" على مذهبين:

فالمذهب الأول :

يرى أصحابه أن "الكلام" مرادف للجملة، وهو مذهب الزمخشري في كتابه

"المفصل"، وتبعه ابن يعيش في شرحه له ؛ قال الزمخشري: « والكلام هو المركب من

كلمتين أُسندت إحداهما على الأخرى ،وذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك: " زيد أخوك "

(1) المبرد، المقتضب ، تح : محمد عبد الخالق عظيمه ، وزارة الأوقاف، القاهرة ، ط 1 ، 1994 ، ج 1 ، ص 4.

(2) نفسه ، ص 2 .

(3) الفراء ، معاني القرآن ، تح: أحمد يوسف نجاتي و محمد على نجار ، دار عالم الكتب ، مصر ط 3 ، 1983 ،

ج 2 ، ص 14 .

و" بشر صاحبك"، أو في فعل واسم نحو قولك : " ضُرب زيد " و " انطلق بكر" وتسمى الجملة» (1).

وقد سوى عبد القاهر الجرجاني بينهما إذ يقول : « اعلم أن الواحد من الاسم و الفعل و الحرف يسمى كلمة ، فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا ، نحو " خرج زيد " سمي كلاما ، و سمي جملة «. (2) وأما المذهب الثاني:

يرى أصحابه أن الكلام غير الجملة، ويمثلهم ابن جني والرضي -على خلاف بينهما في التفصيل- وابن هشام -على عكس الرضي-؛ فابن جني يرى أن "الكلام" جنس للجمل التوام مفردتها ومثناها وجمعها؛ فقال: « لا محالة لأن الكلام مختصٌ بالجمل، و نقول مع هذا إنه جنس؛ أي : جنس للجمل كما أن الإنسان في قوله الله تعالى: ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾ [سورة العصر - الآية - (2)] جنس للناس، فإذا قال: " قام محمد " فهو كلام ، وإذا قال: " قام محمد وأخوك جعفر" فهو أيضا كلام ؛ كما كان لما وقع على الجملة الواحدة كلامًا، وإذا قال: " قام محمد وأخوك جعفر، في الدار سعيد" فهو أيضًا كلام كما كان لما وقع على الجملتين كلامًا، وهذا طريق المصدر لما كان جنسًا لفعله» (3).

وأما الرضي فإنه جعل الفرق بينهما في «أن الجملة ما تضمنَّ الإسناد الأصلي سواء

(1) ابن يعيش ، شرح المفصل للزمخشري ، تح : إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط 1، 2001، ج1، ص 18.

(2) عبد اللطيف حماسة ، الجملة العربية ، دار غريب ، القاهرة ، 2003 ، ص 23 .

(3) ابن جني ، الخصائص، المرجع السابق : ج 1 ، 26 ، 27 .

كان مقصودة لذاتها أو لا ؛ كالجملّة التي هي خبر المبتدأ، وسائر ما ذكر من الجمل «
في حين يرى أن "الكلام ما تضمّن الإسناد الأصلي وكان مقصودًا لذاته « وعلى هذا
فالكلام أعمّ من الجملّة لأنّ "كلّ كلام جملّة ولا ينعكس» (1).

وأما ابن هشام فإنه ذهب إلى عكس ما ذهب إليه الرضي؛ حيث جعل الجملّة أعمّ
من الكلام، فبعد تعريفه للكلام ، مثل للجملّة على أنها عبارة عن الفعل و فاعله و المبتدأ
و خبره قال : ((وبهذا يظهر لك أنهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس ، وهو
ظاهر قول صاحب المفصل ؛ فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال : ويسمى جملّة ،
والصواب أنها أعم منه ؛ إذ شرطه الإفادة بخلافها ؛ ولهذا تسمّهم يقولون : جملّة
الشرط ، جملّة الجواب ، جملّة الصلّة ، وكلّ ذلك ليس مفيدًا فليس بكلام)) (2).

و مما سبق يمكن استخلاص ما يلي :

الكلام : هو المفيد فائدة يحسن السكوت عليها، ولا بد من التركيب والإفادة .

الكلم : ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر أفاد أم لم يفد.

والكلمة : هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد ، مثل : محمد .

والقول : أعم من الكلام ، والكلم ، والكلمة .

الجملّة : بعد الخلاف الطويل حولها هي ما تضمنت الإسناد الأصلي سواء كانت

مقصودة لذاتها أم لا .

(1) محمد بن الحسن الإستراباذي ، شرح الكافية ، تح : حسن الحفظي و يحي بشير مصطفى ، دار الثقافة ، جامعة

الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ط1 ، 1966 ، ج1 ، ص18 .

(2) ابن هشام الأنصاري ، مغني اللبيب، تح : المبارك وحمد الله ، دار الفكر، دمشق ، ط1 ، 1964 ، ج2 ، ص419 .

الفصل الأول :

أقسام الكلم عند إبراهيم أنيس

إن أول لغوي من العرب المحدثين طرح بصيغة واضحة موضوع أقسام الكلم العربي و طعن في مطابقته لمعطيات العربية بسبب تأثره المفترض بمنطق أرسطو هو إبراهيم أنيس الذي ينتمي إلى علم اللسانيات و تمثله المقارن الذي وسع آفاقه ومكنه من إدراك بعض الخصائص الكلية للألسنة البشرية و تقديمها.

1-1: تقسيم إبراهيم أنيس للكلم العربي

في نطاق توضيح نسبية المفاهيم اللغوية حرص أنيس في الفصل الثاني من كتابه "من أسرار اللغة" الذي عنوانه "منطق اللغة" على إبراز الفروق القائمة بين ما سماه "منطق اللغة" أو نسبية مفاهيمها و وحداتها و منطق الفلاسفة على مستوى الأصوات والصرف و النحو. و وضح أن النظرة الحديثة في الدراسات اللغوية تتجه إلى الفصل بين الدراسة اللغوية و الدراسة المنطقية خلافا لما كان سائدا في الدراسات اللغوية القديمة الغربية منها أو العربية (1).

وقد تعرض أنيس لأقسام الكلم العربي في نطاق بحث "الجملة العربية أجزاءها ونظامها". تحت عنوان "أجزاء الكلام". وفي هذا الإطار يرى بأن النحو العربي قد تأثرا بمنطق أرسطو حيث يقول: (لذلك لا نعجب حين نرى اللغويين القدماء من العرب قد سلكوا هذا المسلك من الربط بين اللغة والمنطق الأرسططاليسي و أن نشهد في بحوثهم اللغوية من الأقيسة والاستتباط ما لا يمت لروح العربية بصلة ما). (2)

(1) عز الدين المجذوب ، المنوال النحوي العربي ، دار محمد على الحامي ، تونس ، ط 1 ، 1998 ، ص 182 .

(2) إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، مصر ، ط 6 ، 1978 ، ص 134 .

و بعد استعرضه السريع لتعريف النحاة القدماء لأقسام الكلم العربي الثلاثة بدا له فيها التضارب واضحا بين الدراسة اللغوية والدراسة المنطقية ، لأن التعاريف التي أعتمدها النحاة العرب للأقسام الثلاثة ليست جامعة ولا مانعة ولا تتطابق مع معطيات العربية وفي هذا يقول : (قنع اللغويون القدماء بذلك التقسيم الثلاثي من اسم و فعل و حرف متبعين في هذا ما جرى عليه فلاسفة اليونان و أهل المنطق من جعل الأجزاء ثلاثة سموها الاسم و الكلمة و الأداة ولما حاول اللغويون من العرب تحديد المقصود من هذه الأجزاء شق الأمر عليهم).⁽¹⁾

وقد رأى أن تعريف النحاة القدماء الاسم بأنه (ما دل على معنى وليس الزمن جزء منه) لا ينطبق على الأسماء الدالة على الأوقات كالיום و الليلة ، و لا على المصادر . ورأى أيضا أن تعريف الفعل (بأنه يفيد معنى كما تدل صيغته على أحد الأزمنة الثلاثة: الماضي أو الحال أو الاستقبال) لا يستقيم ، لسبب أول ذكر في باب الاسم ؛وهو أن المصادر تدل على الزمان و لكنه يقيم استدلاله بصفة أساسية على رأي استفاده من النحو المقارن ، و محصله أن الفصيحة السامية تختلف عن الألسنة الهندية الأوروبية في كيفية تعبير صيغ أفعالها عن الزمن . بينما تدل الصيغ الفعلية في اللاتينية أو الإغريقية على عدد كبير من الأزمنة يصل إلى حد السبعة أزمنة .

وبناء على أن الربط بين الصيغ و الفكرة الزمنية غير وثيق في تلك اللغات السامية

(1) إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، المرجع السابق ، ص 279 .

انتقد تعريف النحاة العرب الفعل على أساس دلالاته على الزمن (1) .

و أما الحروف فقد أوضح أنيس أن علاج اللغويين لها أمر عجيب ، وذلك لأنهم يكادون يجردونها من المعاني و ينسبون معانيها لغيرها من الأسماء و الأفعال فلما عثروا على شواهد مثل قول مزاحم بن الحارث العقيلي :

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّهَا ... تَصِلُ وَعَنْ قَيْظٍ بَرِيزَاءَ مَجْهَلٍ

و فيه (على) بمعنى (فوق) .

و قول قطرى بن الفجاءة : [بحر الكامل]

فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرِّمَاحِ رَيْبَةً ... مِنْ عَنِ يَمِينِي تَارَةً وَأَمَامِي

و فيه (عن) بمعنى (ناحية) _ قالوا : إن من الحروف ما يستعمل الأسماء في بعض الأحيان ، و في هذا الصدد يتساءل الأستاذ أنيس فيقول : لمَ فرق النحاة بين (على) و (فوق) ، و بين (في) و (داخل) و بين (إلى) و (نحو) فجعلوا الأولى حروفاً والأخرى أسماء ؟

لذلك أوضح أن فكرة الحرفية كانت غامضة في أذهان النحاة ، و أن تعاريفهم ليست جامعة مانعة ، و لهذه الأسباب يرى الأستاذ أنيس أن النحاة حين أحسوا بشيء من الاضطراب في تحديد الاسم و الفعل ، و الحرف ، لجأوا إلى ما سموه علامات الأسماء و قبولها للتوين و الألف و اللام و غير ذلك مما هو معروف في كتبهم .

(1) عز الدين المجذوب ، المنوال النحوي العربي ، المرجع السابق ، ص 183.

وعلامات الأفعال و إمكان اتصال بعضها بضمير الرفع المتصل ، و سبق بعضها بقد ، و السين و سوف.(1)

و بعدما عرض أنيس ما بدا له من خلل في تعاريف الاسم و الفعل و الحرف. اقترح أسسا جديدة لتقسيم الكلم العربي من شأنها أن تنفادي النقائص التي شابت أعمال النحاة القدماء (2) .

ويرى أنيس أنه لا ينبغي بعد هذا أن ننساق إلى ذلك الجدل العقيم الذي ثار بين النحاة القدماء و المحدثين في تحديد أجزاء الكلام و تعريف كل منها ، فما ينطبق على لغة قد لا ينطبق على لغة أخرى . و يقترح بعد هذا ثلاثة أسس لتحديد أجزاء الكلام

وتعريفها و هي : (1) المعنى (2) الصيغة (3) وظيفة اللفظ في الكلام

تلك هي الأسس التي يجب ألا تغيب عن الأذهان للتفرقة بين أجزاء أن نقيس بها مجتمعة أقسام الكلام في الفصائل المشهورة على الأقل ، و عدم الالتفات لبعض اللغات كاللغة الصينية التي لا نكاد نتبين فيها أفعالا أو حروفا . ثم يقول : ((ولا يصح الاكتفاء بأساس واحد من هذه الأسس ، لأن مراعاة أساس المعنى وحده قد يجعلنا نعد بعض الأوصاف مثل : « قاتل و سامع ومذيع » ، أسماء و أفعالا في وقت واحد ، كذلك قد يحملنا هذا على اعتبار المصدر اسما وفعلا في وقت واحد ، أنظر مثلا إلى قوله تعالى:

﴿ لَأَ هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ ، وَكَأ هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ ﴾ . [سورة الممتحنة - الآية (10)]

(1) فاضل الساقى ، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل و الوظيفة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1977، ص 107.

(2) عز الدين المجذوب ، المنوال النحوي ، المرجع السابق ، ص 184.

تجد أن في الآية الكريمة وصفا وفعلا ، ومعناها واحد بل ووظيفتهما في الكلام متحدة ، إذ يقوم كل منهما بعملية الإسناد ، و لكن الصيغة مختلفة لكل منهما و لذا نفرق بين الكلمتين : جاعلين أحدهما تنتسب إلى نوع معين من أجزاء الكلام ، و الأخرى تنتسب إلى نوع آخر، و مراعاة الصيغة وحدها قد يلبس الأمر علينا حين نفرق بين الأفعال و بين تلك الأسماء و الصفات التي وردت في اللغة على وزن الفعل مثل : احمد ويزيد و أخضر... الخ ، بل حتى وظيفة الكلمة في الاستعمال لا تكفي وحدها للترقية بين الاسم و الفعل ، فقد نجد اسما في كلام ما مستعملا استعمال المسند مثل (النخيل نبات) ، ففي هذه الجملة استعملت كلمة (نبات) مسندا ؛ أي كما تستعمل الأفعال و الأوصاف .فإذا روعيت تلك الأسس الثلاثة معا ، أمكن إلى حد كبير التمييز بين أجزاء الكلام .(1)

وبناء على هذه الأسس اقترح إبراهيم أنيس تقسيما رباعيا للكلم اعتبره أدق من التقسيم الثلاثي للنحاة القدامى لم ينسبه صراحة لنفسه بل نسبه إلى المحدثين دون مزيد من التوضيح فيقال : ((وقد وفق المحدثون إلى تقسيم رباعي أحسب أنه أدق من تقسيم النحاة الأقدمين . وقد بنوه على الأسس الثلاثة السابقة .)) (2)

(1) إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ،المرجع السابق ، ص 281.

(2) نفسه ، ص 282 .

وهذا التقسيم يشتمل على ما يأتي :

القسم الأول : الاسم

ذكر أنه يندرج تحت هذا القسم ثلاثة أنواع تشترك إلى حد كبير في المعنى ،

و الصيغة ، و الوظيفة . وهذه الأنواع هي :

1 - الاسم العام :

و هو الذي يسميه المناطقة بالاسم الكلي الذي يشترك في معناه أفراد كثيرة ، لوجود

صفة ، أو مجموعة من الصفات في هذه الأفراد ، مثل : شجرة ، كتاب ، إنسان ، مدينة

... الخ . و قد أوضح أنيس أن الاستعمال اللغوي قد يخصص مثل هذه الأسماء و يعينها

في ذهن السامع بإدخال أداة التعريف عليها ، ولكن لا يكاد يتغير معناها ، أو وظيفتها ،

أو صيغها ، بمثل هذه الأداة ، على أن (أل) المعرفة قد تدخل على مثل هذه الأسماء ، و

مع هذا تبقى على شيوعها في اللغة العربية ، كأن تقول : (الرجل خير من المرأة)

ولا تريد رجلا معينا ، و تختلف اللغات في مثل هذه الظاهرة مما يجعلنا نحن أبناء

العربية نخطئ أحيانا في استعمال بعض الأساليب الانجليزية حين نترجم تلك العبارة

السابقة فقد يقول بعضنا :

the man is better than the woman

و يعني اللغوي الحديث حين يعرض للناحية التنظيمية من أي لغة باستعمال أداة

التعريف. (1)

(1) إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، المرجع السابق ، ص 282 .

2 - اسم العلم :

هذا هو النوع الثاني من أنواع الأسماء. و يسمى عند المناطقة و معظم النحاة بـ " الاسم الجزئي" يدل على ذات مشخصة لا يشترك معها غيرها ، وأن إطلاقه على عدد من الناس إنما هو من قبيل المصادفة فقط ، فلم يطلق اسم (أحمد) من أجل توفر صفة أو مجموعة من الصفات في هؤلاء الناس ، فالعلم عند " ستيوارت مل " لا مفهوم له ولكن عند المناطقة قد يشيع هذا الاسم العلم ، و يصبح وصفا من أوصاف اللغة مثل (حاتم) للكريم ، و (نيرون) بمعنى ظالم ، و حينئذ يكون له مفهوم ، و يرتبط بمجموعة من الصفات ككل الأسماء العامة (1).

و قد ناقش أنيس طويلا موقف المناطقة و حاول إثبات أن للعلم أيضا مفهوما لا يختلف عن بقية الألفاظ العادية و انتهى إلى أن فصل الإعلام عن الأسماء العامة لا يبرره الاستعمال اللغوي ولا فهم الناس للألفاظ في حياتهم العدية (2)

3 - الصفة :

و قد اعتبرها أنيس النوع الثالث من أنواع الأسماء ؛ وتسمى النعت و ضرب لها أمثلة (احمر و كبير) و نحو ذلك ، و قد تصور الارتباط بين الأسماء التي يطلق عليها المناطقة أسماء الذوات ، مثل إنسان و حيوان ، و بين ما يسميه النحاة بالصفات و النعوت ، ككبير و أحمر. حين ذكر أن الصفة تنطبق على مجموعة من الأفراد أكثر مما قد ينطبق عليه اسم الذات ، فالكبير قد يكون إنسانا و قد يكون حيوانا ، و قد يكون شيئا من

(1) إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، المرجع السابق ، ص 283 .
(2) عز الدين المجذوب ، المنوال النحوي ، المرجع السابق ، ص 185 .

الأشياء أي أن ما يسمه المناطقة بالماصدق أكثر عددا في الصفات منه في أسماء الذوات ، ولكن مفهوم اسم الذات ، وهو تلك الصفات الخاصة التي ترتبط به في أذهان الناس ، أكثر تعقيدا من مفهوم النعوت و الأوصاف ، فالإنسان لا يسمى إنسانا إلا بعد تحقق مجموعة من السمات ، كأن يتكون من لحم و دم و أن نلحظ فيه الحياة و أن يمشي على رجلين و ينطق و يفكر و غيرها من السمات المألوفة لنا ، و التي لا حصر لها . في حين أن كلمة " الكبير " لا يشتمل مفهومها إلا على سمة واحدة و هي " الكبير " التي تضاد " الصغر " (1)

وقد بين أنيس أن الصفة ترتبط ارتباطا وثيقا باسم الذات من ناحية المعنى و الصيغة ، فلا يكاد يتميز أحدهما عن الآخر إلا بالاستعمال اللغوي (2) و ذلك ببعض القرائن اللغوية كالتأنيث و التذكير أو تأخر الصفة عن الموصوف . (3) وقد أورد مثالين لتوضيح ذلك : « الجنود التميميون على مسيرة الجيش » و « التميميون الجنود في طليعة القبيلة » فقد استعملت كلمة ((الجنود)) في المثال الأول " اسما " و في المثال الثاني " صفة " وهي لم تتغير في صيغتها أو معناها . ثم ذكر أن من الاستعمالات اللغوية التي تيسر التمييز بين الاسم و الصفة هو ما نعرفه أن الصفة لا تتقدم علي موصوفها ، كذلك ما نعرفه من ميل اللغة إلى التمييز بين التذكير و التأنيث في الصفات بتلك العلامات المشهورة أكثر من ميلها إلى مثل هذا في أسماء الذوات التي منها : رجل ، وامرأة ، وأب ، وأم ، في

(1) إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، المرجع السابق ، ص 289 .

(2) فاضل الساقى ، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل و الوظيفة ، المرجع السابق ، ص 113 .

(3) عز الدين المجذوب ، المنوال النحوي ، المرجع السابق ، ص 186 .

حين أن الصفة يدل على التأنيث فيها بعلامة خاصة مثل : كبيرة ، و حمراء ... الخ هذا إلى أن من أسماء الذوات ما هو مذكر ، وليس له مؤنث مثل : كرسي ، بيت ، قلم ... الخ ، ومنها ما هو مؤنث وليس له مذكر ، مثل : شمس ، دار... الخ ، و ختم أنيس كلامه عن الصفة فقال : (بهذا وغيره من ظواهر اللغة نرى أن الصفة أوثق اتصالا بالاسم ، ولكنها مع ذلك تتميز ببعض السمات الخاصة)⁽¹⁾.

القسم الثاني : الضمير

الضمير هو القسم الثاني من أقسام الكلم عند أنيس فذكر أنه يتضمن ألفاظا معينة في كل لغة ، منها ما يتركب من مقطع واحد ، ومنها ما يتركب من أكثر من هذا ولكنها على العموم ألفاظ صغيرة البنية تستعوض بها اللغات عن تكرار الأسماء الظاهرة ، وعلى هذا الأساس نجد أنيس يدرج تحت هذا القسم الأنواع الآتية :

أ - الضمائر :

وهي تلك الألفاظ المعروفة في كتب النحاة بهذا الاسم مثل : أنا ، أنت ، هو... الخ وشرط استعمال الضمير أن يسبق باسم ظاهر معروف لدى كل من المتكلم و السامع . وذكر أنيس أن ليس له تعقيب فيما يخص كلام النحاة على الضمائر حين يعدونها أعرف المعارف أما ضمائر الغيبة فقال أنها ألفاظ مبهمة تحتاج إلى البيان ، ولا يمكن استعمالها بدون ما تشير إليه من أسماء ظاهرة ، ثم يشير الأستاذ أنيس إلى ضمائر المتكلم التي ظنها النحاة أنها لا تحتاج إلى بيان أو تعريف رآها لا تزيد وضوحا عن

(1) إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، المرجع السابق ، ص 290 .

غيرها من الأسماء الأخرى وليس ما يسميه النحاة بالتخصيص في مثل : (نحن العرب)
إلا بيانا للضمير ، وتوضيحا له عن طريق اسم ظاهر .(1)

ب - ألفاظ الإشارة :

يرى أنيس أن ألفاظ الإشارة مثل هذا ، تلك ، هؤلاء ... الخ تعتبر من أنواع الضمير
والتي يستعاض بها ن تكرار أسماء ظاهرة غير أنها في بعض التعبيرات توضع جنبا إلى
جنب مع ما تشير إليه من تلك الأسماء الظاهرة . و قد بدا له أن ربط النحاة هذه الألفاظ
بالإشارة ليس في حقيقته إلا ربطا ظاهريا تبرره حركات الناس في أثناء الكلام ، أما
الغرض الحقيقي لاستعمال ألفاظ الإشارة فهو الاستعاضة بها عن تكرار الأسماء الظاهرة
كما في الضمائر تماما . ففي قولنا: (هذا كتاب) إنما ينبغي تعيين كتاب خاص ، فذكرنا
مع لفظ الكتاب لفظا آخر يفيد أيضا ، و هو اسم الإشارة ، ويورد أنيس مثلا و هو
قوله تعالى : ﴿ جَنَّاتٍ عَدْنٍ مَّفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ ﴾ (50) مُتَّكِنِينَ فِيهَا يَدْعُونَ فِيهَا بِفَاكِهَةٍ كَثِيرَةٍ
وَشَرَابٍ (51) وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ أَتْرَابٌ (52) هَذَا مَا تُوَعَدُونَ لِيَوْمِ الْحِسَابِ (53) ﴿
[سورة ص - الآيات - من 50 إلى 53] . فكلمة (هذا) قد استعويض بها عن تكرار ما سبقها
من عبارات ويعقب أنيس بعد هذا العرض بقوله : (ومع هذا نرى اللغة قد اختصت
ألفاظ الإشارة باستعمالات تخالف استعمالات الضمائر ، مما يبرر جعل كل منها مستقلا
عن الآخر في ناحية من النواحي) .(2)

(1) إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، المرجع السابق ، ص 291 .

(2) نفسه ، ص 292 .

ج - الموصولات :

و هي النوع الثالث من أنواع الضمير و هي مثل : الذي ، و التي ، الذين ...الخ
وقال أن وظيفتها الربط بين الجمل و يستعاض بها عن تكرار الأسماء الظاهرة .ومع هذا
لها استقلالها الخاص في الاستعمال اللغوي .

د - العدد : وهي النوع الرابع من قسم الضمير و هي مثل :ثلاثة ،أربعة ،...الخ .

ذكر أنيس أنها أيضا ألفاظا يستعاض بها عن تكرار الأسماء الظاهرة ، فقولنا :

(ثلاثة رجال) يغني عن قولنا (رجل ، و رجل ، و رجل) .(1)

القسم الثالث : الفعل

أوضح أنيس أن الفعل هو القسم الثالث من أقسام الكلم و قال انه ركن أساسي في أغلب
اللغات الإنسانية ، ووظيفته في الجملة هي الإسناد . نحو قوله تعالى: ﴿ لَأَ هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ
، وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ ﴾ .[سورة الممتحنة -الآية (10)] ، و يتجلى معنى الفعل في إفادة
الحدث في زمن معين ، وقد رأى أن ربط الزمن بصيغة الفعل لا يكاد يبرره الاستعمال
اللغوي ، كما رأى النحاة أنفسهم قد أحسوا بدلالة المصدر على الحدث و الزمن وإن
حاولوا تأويل هذا في جدل عقيم . و يصرح بضرورة اللجوء إلى تلك العلامات التي
يعرف بها الفعل والتي ذكرها النحاة كـ (قد و السين وسوف وضمير الرفع) .(2)

(1) إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، المرجع السابق ، ص 293 .

(2) نفسه ، ص 293 .

القسم الرابع : الأداة

و قد اعتبرها أنيس القسم الرابع لأقسام الكلم ، و تضمن هذا القسم كل ما بقي من ألفاظ اللغة والتي منها ما يسمى عند النحاة بالحروف ، سواء كانت للجر ، أو للنفي ، أو للاستفهام ، أو للتعجب . ومنها ما يسمى بالظروف زمانية كانت أو مكانية ، مثل : قبل ، وبعد ، وفوق ، وتحت ، وغير ذلك . (1)

1-2 : نقد وتقييم تقسيم إبراهيم أنيس

يبدو أن أنيس قد ارتضى التقسيم الذي أورده ودافع عنه و إن لم ينسبه إلى نفسه ، بل ذكر أن المحدثين وفقوا إليه دون ذكر أسماءهم وفي هذا يري بعض الباحثين أن التقسيم الذي اقترحه أنيس مقتبس من محاضرات المستشرق الألماني " برجشتراسر " ... التي ألقاها بالجامعة المصرية القديمة سنة 1929 و نشرها رمضان عبد التواب بعنوان : ((التطور النحوي للغة العربية)) . (2)

و بعد أن نقد آراء النحاة في تقسيم الكلم وأكد اضطرابهم فيه رأى أن يتخذ أسسا جديدة لتحديد الأقسام هي : (1) المعنى (2) الصيغة (3) وظيفة اللفظ في الكلام .

و أكد على ضرورة قياس أجزاء الكلام انطلاقا من هذه الأسس مجتمعة و في هذا الصدد يرى فاضل الساقى أن أنيس كان مصيبا في جعل الصيغة أساسا من أسس التفريق بين أجزاء الكلام و هي أساس شكلي بارز يتعلق بمبنى الكلمة ألا أنه لا

(1) إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، المرجع السابق ، ص 264.

(2) عز الدين المجذوب ، المنوال النحوي ، المرجع السابق ، ص 189.

يعتبر الأساس الوحيد في المعتمد في عملية التفريق فهناك أسس شكلية أخرى ينبغي أن تراعى في التفريق كالعلامة الإعرابية و الرتبة و غيرها.(1)

و يتابع الساقى أن المعنى و وظيفة اللفظ في الكلام من الأسس الوظيفية التي تصلح أيضا للتفريق بين الأقسام المختلفة و يقصد بها الوظائف الصرفية و السياقية .

و حين أورد أنيس أن مراعاة أساس المعنى وحده في عملية التفريق يؤدي إلى اعتبار (قاتل ، و سامع ، و مذيع) أسماء و أفعالا في وقت واحد يرى الأستاذ الساقى أن هذا لا يستقيم من ناحيتين :

الأولى : اعتبار (قاتل ، و سامع ، و مذيع) أسماء ، و الواقع أنها ليست كذلك ، بل صفات ، لها سماتها الشكلية و الوظيفية التي تميزها عن الأسماء .

الثانية : أن هذه الكلمات لا يمكن اعتبارها أفعالا بأية حال ، لأنها لا تدل على الحدث المقترن بزمن ، كما يدل الفعل على ذلك ، بل تدل على موصوف بالحدث ، ودلالاتها على الزمن ليست دلالة ضمنية صرفية كما هو الحال في دلالة الفعل عليه ، بل دلالتها على الزمن دلالة سياقية ، تدرك من استعمال مثل هذه الكلمات في النصوص اللغوية ، و ربما لا تدل على شيء من الزمن حين نستعملها استعمال الأسماء المحضة فزمن الصفة زمن نحوي ولا يكون زمنيا صرفيا أبدا . (2)

ويرى الساقى أن أنيس كان محقا حين قال : وكذلك قد يحملنا هذا على اعتبار

(1) فاضل الساقى ، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل و الوظيفة ، المرجع السابق ، ص 118 .

(2) نفسه ، ص 119 .

المصدر اسما وفعلا في وقت واحد ، لأن المصدر وإن دل على حدث كما يدل الفعل إلا أن دلالاته على الزمن ليست دلالة صرفية كما هو الحال في دلالة الفعل عليه ، بل دلالاته على الزمن دلالة إلزامية ، ناتجة من أن المصدر يدل على حدث ، و الحدث لا يكون إلا في زمن ، وأن هذا الزمن عام لا يتخصص بمعنى أو حال ، أو استقبال ، كما هو الحال في زمن الفعل .

و حين ذكر أنيس أنه إذا راعينا الصيغة وحدها في التقسيم فقد يلتبس علينا الأمر حين نفرق بين الأفعال و تلك الأسماء و الصفات الواردة على وزن الفعل .
و في هذا يرى الساقى أن التفريق بين الفعل وهذه الكلمات لا يقتصر على ما ذكره من أسس بل يتعدى ذلك إلى أسس أخرى كالعلامة الإعرابية و الدخول في الجداول ، واتصال الكلمة باللواحق و الزوائد و اللواحق ، فما يدخل منها على الاسم أو الصفة غير ما يدخل على الفعل ، وعليه فالأساس الذي ذكره صحيح ولكنه غير كاف .(1)

وأيضا عند تطرق أنيس للاسم فقد قصره على أسماء الذوات ولم يذكر اسم الحدث الذي يصدق على المصدر ، واسم المصدر ، واسم المرة ، واسم الهيئة ، وهي جميعا ذات طابع واحد في دلالتها على الحدث أو عدده أو نوعه . ينضاف إلى ذلك أنه أهمل اسم الجنس ، واسم الجنس الجمعي ، و أسماء الزمان و المكان وأسماء الآلة.(2)

بالإضافة إلى هذا أنه جعل الصفة نوعا من أنواع الاسم ومعلوم أن الاسم ما يدل

(1) فاضل الساقى ، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل و الوظيفة ، المرجع السابق ، ص 120 .

(2) نفسه ، ص 121.

على مطلق المسمى ، فالصفة تدل على الموصوف بالحدث ، فلا تدل على الحدث كما تدل المصادر ولا على اقتران الحدث بالزمن كما تدل الأفعال ، و هي لذلك تختلف على الأسماء و الأفعال ، ثم أن الاسم لا يدل على شيء من الزمن إلا عن طريق التسمية كالليل و النهار . أما الصفات فإنها وإن لم تدل على الزمن دلالة صرفية إلا أنها تدل عليه على أنه وظيفتها في السياق . ينضاف إلى هذا أن الاسم يوصف بالجمود إلا اسم الزمان و اسم المكان و اسم الآلة ، بينما تتجلى الصفات بطابع الاشتقاق (1)

حين قسم الاسم إلى اسم عام ، و علم ، و صفة جعل الطابع المشترك بينهما هو دلالة كل منهم على مفهوم يرتبط بمجموعة من الصفات المشتركة ، ولذلك اتفقت جميعها في المعنى كما اتفقت في الصيغة و الوظيفة ، وهذا من وجهة نظر فاضل الساقى إن صح أن يصدق على الاسم العام و على العلم فلا يصح إطلاقه على الصفة .

ويرى الساقى أن أنيس حين أدرج كلمات (العدد) ضمن قسم الضمير ليس له ما يبرره ، ذلك لأن هذه الكلمات و إن اتفقت مع الضمائر و الإشارات و الموصولات في مبدأ الاستعاضة عن تكرار الاسم الظاهر ، إلا أن الضمائر تتصف بسمات شكلية و وظيفية لا تتصف بها ألفاظ العدد منها : أن الضمائر كلها مبنية ، و ألفاظ العدد معربة إلا اذا وقعت اسما لـ (لا) النافية للجنس و هو بناء عارض ، أيضا أن الضمائر لا تخضع لأصول اشتقاقية ، و ألفاظ العدد لا تتجرد من هذه الأصول . و فيما يتعلق بالقسم الثالث من أقسام الكلم و هو الفعل فلم يتطرق الأستاذ أنيس إلى السمات الشكلية و الوظيفية

(1) فاضل الساقى ، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل و الوظيفة ، المرجع السابق ، ص 122 .

التي يتميز بها و اکتفی بأهم وظيفة له و هي الإسناد دون غيره . إلا أن الصفة تشاركه أحيانا في هذه الوظيفة . (1)

و حين تحدث أنيس عن القسم الرابع و هو الأداة فادرج ضمنه الظروف الزمانية و المكانية وغيرها ؛ و هو ادراج ليس له ما يبرره لأن الظروف بمجموعها و إن شابهت الأدوات في التعليق و عدم الدخول في جدول تصريفي وليس لها صيغ معينة إلا أن الأداة متأصلة في الرتبة و هي أشد تأصلا من الظروف . (2)

وما يلاحظ على التقسيم الذي أورده إبراهيم أنيس كذلك ؛ أنه لم يتطرق فيه إلى الكثير من الكلمات التي تتداولها اللغة ؛ كصيغ المدح و الذم ، و صيغ التعجب ، و ما يسمى عند النحاة بأسماء الأفعال .

(1) فاضل الساقى ، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل و الوظيفة ، المرجع السابق ، ص 123 .

(2) نفسه ، ص 125 .

الفصل الثاني :

أقسام الكلم عند تمام حسان

إن المتأمل في الآراء اللغوية لتمام حسان يدرك لا محالة مدى تأثره بإبراهيم أنيس واتخاذ الكثير من أفكاره منطلقات توسع فيها و شرحها في أعماله . خاصة في مجال تقسيم الكلم العربي .

2-1 : تقسيم تمام حسان للكلم العربي

اقتنع تمام حسان بضرورة إعادة النظر في التقسيم القديم وفق أسس ملائمة لذلك نجد تمام حسان في كتابه " مناهج البحث في اللغة " يعتمد التقسيم الرباعي الوارد في كتاب " من أسرار اللغة " لإبراهيم أنيس فقسم الكلمات العربية إلى :

1/ اسم 2/ فعل 3/ ضمير 4/ أداة .

وجعل من أقسام الضمير :

(أ ضمير الشخص . ب ضمير الصلة . ج ضمير الإشارة .

إلا أن بين الباحثين ، رغم هذا التطابق فارقا هاما . فقد بنى تمام حسان تقسيمه

على أسس نظرية لا نجدها عند سابقيه . أفادها من المنهج الذي نشره و اشتهر به .

ولذلك لا نستغرب فيما بعد عدم اقتناعه بهذا التقسيم و الذي اعتمده بصفة وقتية ويقترح

تقسима جديدا وفق أسس و معايير جديدة كان له صدى بالغ لدى الباحثين نشره في كتابه

(اللغة العربية معناها ومبناها). (1)

ويندرج تقسيم تمام للكلم العربي ضمن مشروع يتناول مختلف ظواهر اللغة

(1) عز الدين المجذوب ، المنوال النحوي العربي ، المرجع السابق ، ص 193 .

و مستويات البحث فيها حسب منهج معلوم سماه الباحث " المنهج الوصفي " و اعتبر عمله تطبيقاً له .(1)

ويرجح الكثير من الباحثين اعتماد تمام حسان في بعض اختياراته و مقدماته على " النظرية السياقية للمعنى " التي عرف بها أستاذه " فيرث " " firht " فقد أخذ عنه بعض آرائه و طعمها ببعض أقوال (دي سوسير) وما يدل على ذلك هو تعريفه للغة و تشقيقه للمعنى فروعاً ثلاثة له :

أولها : المعنى الوظيفي : وفيه ثلاثة أقسام فرعية و تناظر ثلاثة مستويات لغوية :

— المستوى الصوتي .

— المستوى الصرفي .

— المستوى النحوي .

و الثاني : المعنى المعجمي

و الثالث : المعنى الدلالي و يحدده المقام الاجتماعي .

وقد اتخذ تمام من هذا التشقيق للمعنى أساساً بنى عليه كتابه . و قد نزل مبحث أقسام

الكلم بمقتضى التصور السياقي للمعنى الذي اعتمده ضمن المعنى الوظيفي ؛ وبصفة

أدق ضمن المستوى الصرفي و قد حدد له ثلاثة أسس :

1/ مجموعة من المعاني الصرفية منها ما يتعلق بتقسيم الكلم كالأسمية و الفعلية

و الحرفية و منها ما يتعلق بالتصريف ؛ افراد ، تثنية، جمع ... الخ .

(1) عز الدين المجذوب ، المنوال النحوي العربي ، المرجع السابق ، ص 193.

2/ طائفة من المباني تتمثل في الصيغ الصرفية منها : صيغ مجردة ، و لواصق و زوائد ، مباني أدوات .

3/ طائفة من العلاقات العضوية الإيجابية و أخرى من المقابلات أو القيم الخلافية بين المعنى و المعنى و المبني و المبني .(1)

وبعد أن قدم تمام حسان تصويره للنظام الصرفي و تألفه في بعده الرأسي من معاني التقسيم و مبانيه و تألفه في بعده الأفقي من معاني التصريف و مبانيه تفرق بين كل هذه الكيانات العلاقات الإيجابية و المقابلات أو القيم الخلافية ، تعرض إلى القسمة الثلاثية التي خلفها النحاة القدامى ، وبدا له أن أفضل طريقة لإقامة تقسيم ناجع لأقسام الكلم العربي يتمثل في اعتماد اعتباري المبني و المعنى مجتمعين وفي هذا يقول تمام :

((فأمثل الطرق أن يتم التفريق على أساس من الاعتبارين مجتمعين فيبنى على طائفة من المباني ومعها جنبا إلى جنب طائفة أخرى من المعاني)) .(2) ثم نجد أنه يترجم اعتباري المبني و المعنى إلى جملة من المقاييس الفرعية الإجرائية اعتمدها في كافة الأقسام لضبط خصائصها سواء كان بالإيجاب عند تحققها فيها أو بالسلب عند غيابها من وحداتها . ومن المقاييس التي تتدرج ضمن المبني ما يلي:

1/ الصورة الإعرابية : ويقصد بها انتصاف الوحدات اللغوية بالبناء أو بالإعراب بفروعه.
2/ الصيغة الخاصة : وهي خاصية الاشتقاق أو الجمود وعدد الحروف الأصول و الزوائد.

(1) عز الدين المجذوب ، المنوال النحوي العربي ، المرجع السابق ، ص 194 .

(2) تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، المرجع السابق ، ص 87.

3/ من حيث قابلية الدخول في الجدول : و قسم الجداول إلى ثلاثة أقسام :

أ - جدول الصاق : و هو ما يلحق الكلمة من الصدر و الحشو والعجز ؛ كالحركات الإعرابية و الجر و التنوين أو تاء التأنيث أو المخاطبة أو حروف المضارعة ويندرج ضمن الالصاق السين وسوف و لام الأمر و الضمائر المتصلة .

ب - جدول تصريف : يقصد بها تصريف الفعل و الصفة ...

ج - جدول اسناد : و يقصد به اسناد الأفعال إلى الضمائر

4/ الرسم الإملائي : وقد ادرج ضمنه تنوين باب الاسم و الصفة و ادرج ضمنه كذلك

الضمائر المتصلة لعدم استقلالها في الخط و لاتصالها بالكلمات المضافة إليها .

5/ من حيث اتصالها بالواصق و يقصد به من حيث أنواع اللواصق التي تقبلها الكلمة و التي تأبأها و يدخل ضمنها أيضا علامات الافراد و التنثية و الجمع ، و التأنيث و المضارعة و أداة التعريف و ضمائر الجر المتصلة ... الخ.(1)

6/ من حيث التضام وعدمه : وهو طلب احدى الكلمتين للأخرى مثل : ياء النداء و

المنادى ، و حروف القسم و المقسم به ، و المضاف و المضاف إليه ، و الفعل و الفاعل

7/ من حيث الرتبة : ويقصد به الرتب المحفوظة مثل ضرورة تقدم الجار على

المجرور أو الموصول على صلته ... الخ.(2)

أما المقاييس التي تتدرج ضمن اعتبار المعنى فقد ادرج ضمنها :

(1) عز الدين المجذوب ، المنوال النحوي العربي ، المرجع السابق ، ص 197.

(2) نفسه ، ص 198.

1/ الدلالة على مسمى و عدمه .

2/ الدلالة على حدث وضده .

3/ الدلالة على الزمن وضده .

4/ الدلالة على المعنى الجملي في الجملة كناية عن أساليب النفي و الاستفهام و الشرط

و الاستفهام ... الخ .

5/ التعليق : ويقصد به العلاقات النحوية كالإسناد (الفاعلية) و النسبة (المفعولية) و

النسبة (الإضافة) و التبعية (التوابع) .

ثم نبه تمام حسان على أنه ليس معنى إيراد هذه المباني و المعاني جميعا أن كل قسم

من الكلم لابد أن يتميز عن قسميه في هذه النواحي جميعا ، إذ يكفي أن يختلف القسم عن

القسم الآخر في بعض هذه المباني و المعاني على أن المهم ألا يكون التفريق بين الأقسام

المختلفة من حيث المباني فقط و إن تعددت ، أو المعاني فقط و إن تعددت أيضا ، إذ لا

بد من تضافر اعتباري المبني و المعنى معا بين قسم بعينه و بين بقية الأقسام . (1)

و حين قسم تمام حسان الكلم ذكر أن هذا التقسيم يكون كالاتي :

القسم الأول : الاسم

وقد تبين له فيه خمسة أقسام فرعية .

الأول : الاسم المعين: يندرج ضمنه طائفة من المسميات الواقعة في نطاق التجربة ،

كالأعلام و الأجسام و الأعراض المختلفة و ما يطلق عليه اسم الجثة .

(1) عز الدين المجذوب ، المنوال النحوي العربي ، المرجع السابق ، ص199.

الثاني : اسم الحدث : وقال عنه يصدق على المصدر ، واسم المصدر واسم المرة ، و

اسم الهيئة . و هي ذات طابع واحد فهي تدل إما على الحدث أو عدده أو نوعه .

الثالث : اسم الجنس : مثل عرب و ترك و ادرج ضمنه اسم الجمع كابل و نساء .

الرابع : ادرج ضمنها مجموعة من الأسماء ذات صيغ مشتقة مبدوءة بالميم الزائدة ،

وهي اسم الزمان و المكان و الآلة .

الخامس : الاسم المبهم : ويقصد بها طائفة من الأسماء التي لا تدل على معين ، كالجهاث

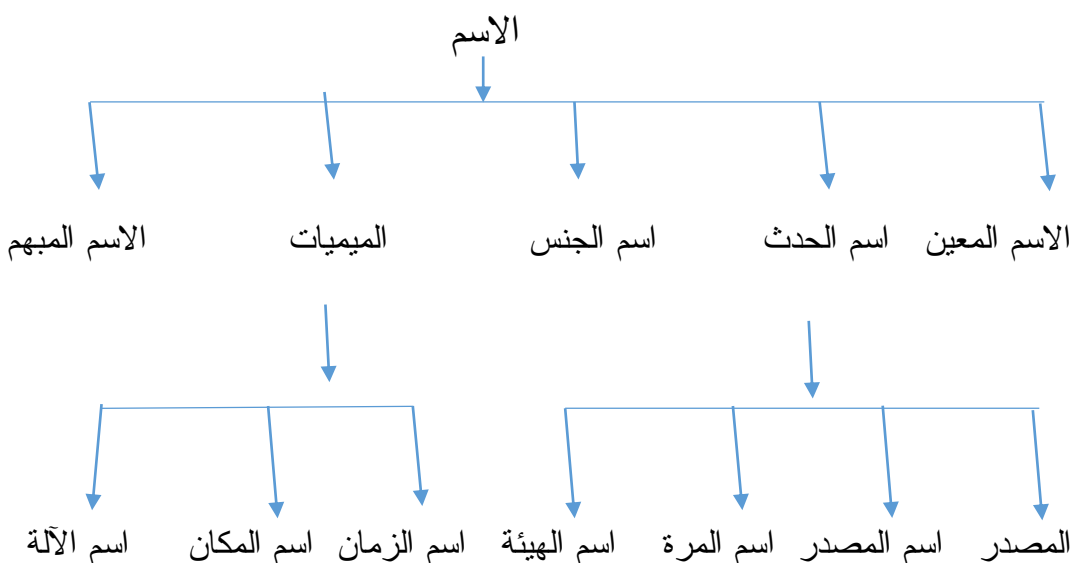
و الأوقات و الموازين و المكايل و المقاييس و الأعداد . وإن هذه الأسماء تحتاج عند

إرادة تعيين مقصودها إلى وصف أو إضافة أو تمييز وغيرها من طرق التضام (1)

ينضاف إلى هذا أن تمام ذكر أن بعض الكلمات التي تدل على الأوقات و الجهات قد

تنتقل من دلالتها الاسمية إلى الظرفية من قبيل تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد .

و قد أورد تمام مخططا يوضح فيه صورة الاسم بأنواعه كما رآها. على النحو الآتي :



(1) فاضل الساقى ، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل و الوظيفة ، المرجع السابق ، ص 142.

هذه الأنواع الداخلة تحت مفهوم الاسم . و أبعد طائفة من الكلمات منها : الصفات ، الضمائر ، أسماء الأفعال ، أسماء الأصوات ، الإشارات ، الموصولات ، الظروف الأصلية مثل إذا ، إذ ، حيث .(1)

وبعد أن تحدث عن الاسم و تقسيماته فرق بينه وبين أقسام الكلم الأخرى باعتبار معايير المبني و المعنى التي سبق ذكرها .(2)

القسم الثاني : الصفة

و قد أدرج تمام ضمن هذا القسم اسم الفاعل ، و اسم المفعول ، وصيغ المبالغة و الصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، و قد برر الأستاذ تمام ادراج الصفة بقسم خاص من أقسام الكلم لأن مفهومها هو دلالتها على موصوف بما تحمله من معنى الحدث بخلاف المفهوم الذي ارتضاه النحاة للاسم حين قالوا : الاسم ما دل على مسمى .(3)

وعليه فالصفات عند تمام خمسة : صفة الفاعل ، صفة المفعول ، صفة المبالغة ، صفة التفضيل ، الصفة المشبهة .

و تختلف كل صفة من هذه الصفات عن بعضها البعض مبني و معنى . فأما من حيث المبني فلكل منها صيغ خاصة بها و أما من حيث المعنى فيفرق الأستاذ تمام بطريقته الخاصة . فصفة الفاعل تدل على وصف الفاعل بالحدث منقطعا متجددا و صفة المفعول تدل على وصف المفعول بالحدث على سبيل الانقطاع و التجدد ، و صفة المبالغة تدل

(1) تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، المرجع السابق ، ص 93 .

(2) فاضل الساقى ، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل و الوظيفة ، المرجع السابق ، ص 144 .

(3) تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، المرجع السابق ، ص 99 .

على وصف الفاعل بالحدث على سبيل المبالغة ، والصفة المشبهة تدل على وصفه به على سبيل الدوام و الثبوت ، و صفة التفضيل تدل على وصفه به على سبيل تفضيله على غيره .(1)

ثم يستنتج تمام أن القيم الخلافية المتعلقة بالمعنى هي : الانقطاع في مقابل الاستمرار ثم التجدد في مقابل الثبوت ، ثم المبالغة في مقابل مجرد الوصف ، ثم التفضيل في مقابل كل ما عداه من الصفات .

ويرى تمام حسان أن الصفة المشبهة متعددة الصيغ مما يجعل مبناها يلتبس مع كل صفة من الصفات السابقة لولا أن معناها يختلف عن معاني الصفات الأخرى من حيث الدوام و الثبوت . فالصفة المشبهة تشبه في مبناها صيغة اسم الفاعل كـ طاهر ، واسم المفعول كـ موجود (صفة من صفات الله) ، أو المبالغة كـ وقح ، أو اسم التفضيل كـ أبرص و أشدق . فالمعنى هو الذي يفرق بين كل واحدة من هذه الصفات و بين الأخريات إذا اتفقت الصيغة في اثنتين منها .(2)

القسم الثالث : الفعل

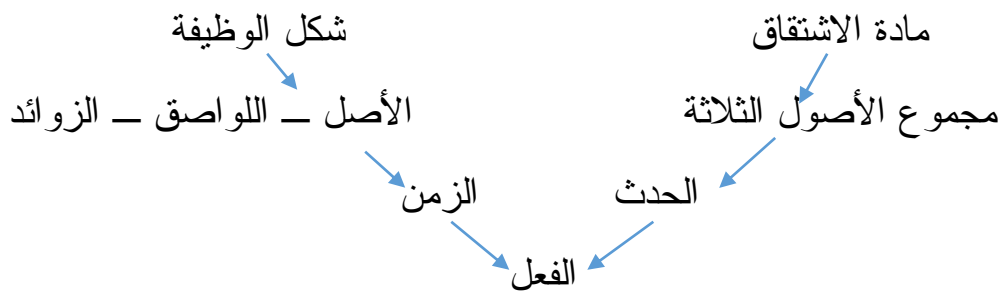
يرى تمام أن الفعل عند النحاة ما دل على حدث مقترن بزمن . ودلالته على الحدث تكون عند اشتراكه مع مصدره في مادة واحدة ، و المعروف أن المصدر اسم الحدث فما شاركه في مادة اشتقاقه كالفعل و الصفة و الميميات كان لا بد أن يكون على صلة ما

(1) تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، المرجع السابق ، ص 100.

(2) نفسه ، ص 100.

بمعنى الحدث كالدلالة على اقتران الحدث بالزمان أو على موصوف بالحدث أو على مكان الحدث أو زمانه أو آله . أما معنى الزمن فإنه يأتي على المستوى الصرفي من شكل الصيغة ؛ أي وظيفة الصيغة المفردة ، وعلى المستوى النحوي من مجرى السياق ؛ أي وظيفة السياق وليس وظيفة الفعل ، لأن الفعل الذي على صيغة " فَعَلَ " قد يدل في السياق على المستقبل ، و الذي على صيغة المضارع قد يدل على الماضي . فقول النحاة : ((و الزمن جزء منه)) قول مقبول على المستوى الصرفي فقط . (1)

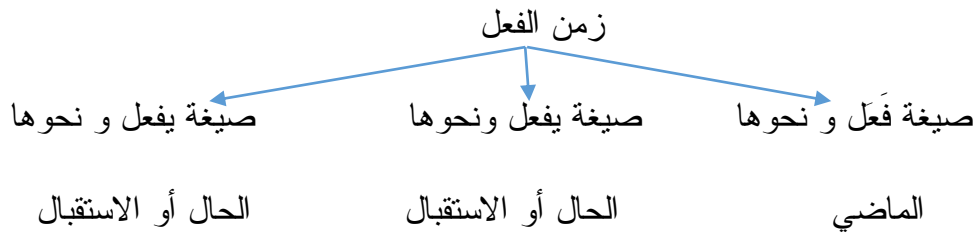
في هذا الاطار نجد تمام حسان يمثل العلاقة بين الزمن و الحدث بالمخطط الآتي :



والفعل من حيث المبنى الصرفي ماض و مضارع و أمر . وهذه الأقسام الثلاثة تختلف من حيث المبنى ، ومن حيث المعنى الصرفي الزمني أيضا ، فمن حيث المبنى فلكل منها صيغته الخاصة و سماته المميزة . فالماضي يعرف بتاء الفاعل و المضارع يعرف ببديئه بحروف المضارعة ، و يقبل لام الأمر و نوني التوكيد والإنات و يضم السين و سوف ولم ولن و الأمر يقبل النونين دون غيرهما من هذه القرائن .

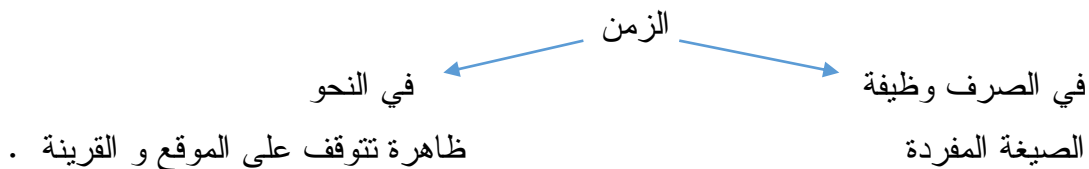
(1) تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، المرجع السابق ، ص 104 .

وأما من حيث المعنى فإن هذه الأفعال الثلاثة تختلف في دلالتها بصيغها على النحو التالي :



هذا هو النظام الصرفي في اللغة الفصحى ومنه يبدو أن صيغة فعل ونحوها مقصورة على الماضي و أن صيغتي يفعل وأفعل ونحوهما إما أن يكون للحال أو للاستقبال فلا يتحدد لأي منهما أحد المعنيين إلا بقريئة السياق ، وعليه يكون نظام الزمن جزء من النظام الصرفي ، وأما الزمن السياقي النحوي فهو جزء من الظواهر الموقعية السياقية .(1)

و يوضح الأستاذ تمام العلاقة بين هذين النوعين من أنواع الزمن بالشكل الآتي :



و للأفعال في جملتها سمات من المبني و المعنى تميزها عن غيرها ، من حيث الصورة الإعرابية ، و الصيغة ، و الجدول ، و الإلصاق ، و التضام ، و الدلالة على الحدث ، ومن حيث التعليق . وهي نفس السمات التي استخدمها للتفريق بين الصفة و بين بقية أقسام الكلم ، و زاد عليها سمة الرسم الإملائي و الدلالة على المسمى ، و أنقص الدلالة على الزمن حين فرق بين الاسم و بقية أقسام الكلم .(2)

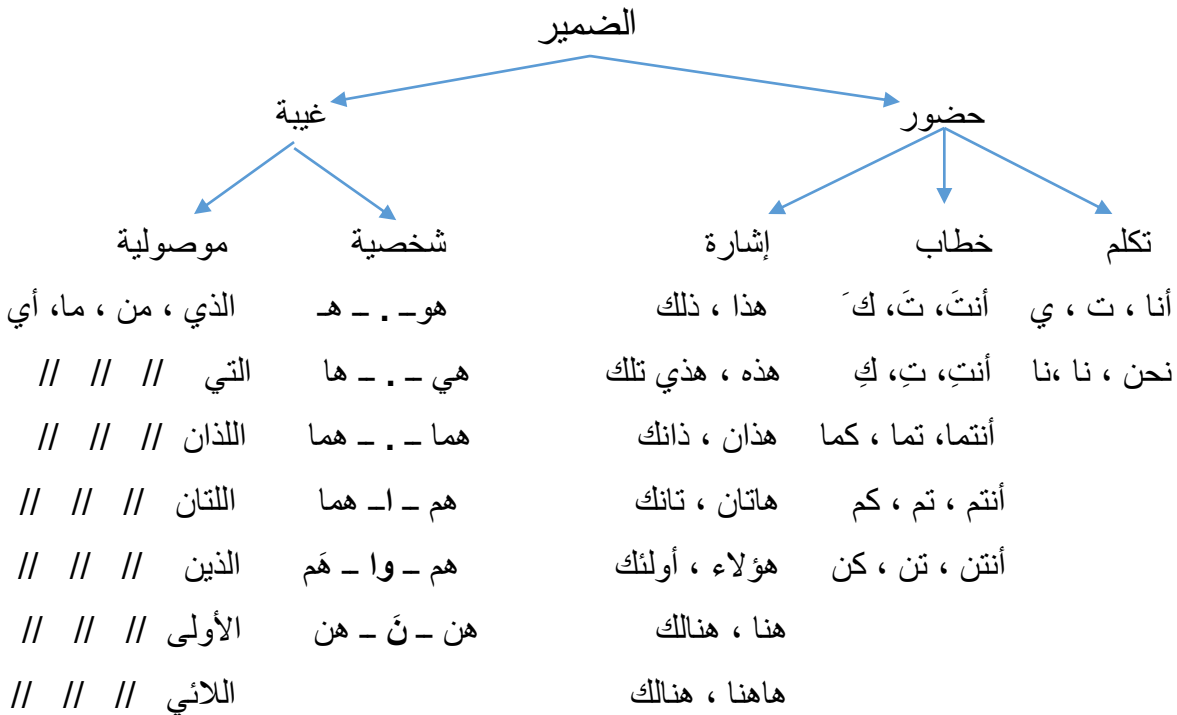
(1) تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، المرجع السابق ، ص 105.

(2) فاضل الساقى ، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل و الوظيفة ، المرجع السابق ، ص 147.

القسم الرابع : الضمير

الضمير عند الأستاذ تمام لا يدل على مسمى كما يدل على ذلك الاسم ، ولا على موصوف بالحدث كما تدل الصفات ، ولا على حدث وزمن كما تدل الأفعال . وعليه فدلالة الضمير تتجه نحو المعاني الصرفية العامة وهي عموم الحاضر أو الغائب دون دلالة على خصوص الحاضر أو الغائب . وذكر الأستاذ تمام أن الحضور قد يكون حضور تكلم كأنا و نحن ، وقد يكون حضور خطاب كأنت و فروعها ، أو حضور إشارة كهذا و فروعها ، و الغيبة قد تكون شخصية كما في (هو) و فروعها ، وقد تكون موصولية كالذي و فروعها (1).

و لتوضيح صورة الضمير أورد تمام حسان الشكل الآتي :



(1) فاضل الساقى ، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل و الوظيفة ، المرجع السابق ، ص 148.

وعلى هذا الأساس نجد الضمائر في اللغة العربية الفصحى عند اتمام على ثلاثة أقسام:

ضمائر الشخص ، وضمائر الإشارة ، وضمائر الموصول .

وهذه الضمائر جميعا دلت على معاني صرفية عامة مما يقول النحاة عنه أن حقه

أن يؤدي بالحرف ولهذا السبب أشبهت الحروف شبيها معنويا بالإضافة إلى الشبه اللفظي

الذي يظهر في بعضها . فلا فارق في الطابع بين معنى الحضور و الغيبة . و بين معاني

التأكيد و النفي و الاستفهام و الشرط و ابتداء الغاية و المعية و المجاوزة و السببية

والظرفية . وغيرها من المعاني التي تؤديها الحروف و الأدوات المسماة بأسماء هذه

المعاني العامة ، ومن هنا لا يمكن وصف الضمير بالتعريف أو التنكير في النظام وإنما

يكون معرفة حين تعين على ذلك قرائن السياق وبهذا تختلف الضمائر من حيث المعنى

عن الأسماء و الصفات و الأفعال .(1)

أما من حيث المبنى فقد ذكر تمام أن الضمائر ليست ذات أصول اشتقاقية فلا تنسب

إلى أصول ثلاثة ، ولا تتغير صورها التي هي عليها ، كم تتقلب الصيغ الصرفية بحسب

المعاني ، ثم هي لا تبقى على صورة واحدة في الأماكن المختلفة من السياق ، وإنما

يلحقها بعض الظواهر الموقعية من الإشباع ، و الإضعاف ، واختلاف الحركة بسبب

مناسبة الحركة التي بجوارها ، و ذلك كالفرق بين (له) و (به) . ينضاف إلى هذا أن

الضمائر مبنية لا تظهر عليها حركات الإعراب ، ولا تقبل بعض علامات الأسماء

كالتنوين ، ولا تقع موقع المضاف ، ثم أنها تفتقر إلى القرائن باعتبارها شرطا أساسيا

(1) تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، المرجع السابق ، ص 110.

لدلالاتها على معين كالاقتدار إلى قرينة الحضور بالنسبة للمتكلم و المخاطب و الإشارة ،
و الاقتدار إلى المرجع بالنسبة إلى ضمير الغائب ، و الاقتدار إلى الصلة بالنسبة
للموصول. (1)

ثم أبرز تمام حسان السمات التي تتميز بها الضمائر عن بقية الأقسام من حيث الصورة
الإعرابية و الصيغة و الرتبة و الالتصاق و التضام ، و الرسم الإملائي ، و الدلالة على
المسمى ، و من حيث التعليق ، و الملاحظ أن سمة الرتبة من العلامات الشكلية التي
أضافها إلى السمات الأخرى في عملية التفريق. (2)

القسم الخامس : الخالفة

الخوالف هي كلمات تستعمل في أساليب إفصاحيه للكشف عن مواقف انفعالية. (3)
و يقسمها تمام إلى أربعة أنواع :

1/ خالفة الإحالة و تسمى عند النحاة (اسم افاعل) . و تقسيمها اعتباراً دون سند من
المبنى أو المعنى إلى اسم فعل ماض كهيات ، و اسم فعل أمر كـ صه ، و اسم فعل
مضارع كـ وي .

2 / خالفة الصوت : وهي التي يسمها النحاة (اسم الصوت) و ذكر تمام أنه لا دليل
على اسميتها و ضرب لذلك أمثلة : هلا لجزر الخيل ، و كخ للطفل ... الخ

3/ خالفة التعجب : وهي عند النحاة صيغ التعجب والتي على وزن ما أفعله و أفعل به

(1) تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، المرجع السابق ، ص 111.

(2) فاضل الساقى ، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل و الوظيفة ، المرجع السابق ، ص 150 .

(3) تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، المرجع السابق ، ص 113.

ذكر أنه ليس هناك دليل على فعليتها . ويورد تمام هذا المخطط لتوضيحها اكثر

الصيغة الأولى :

ما = أداة تعجب

أفعل = خالفة منقولة عن التفضيل

زيدا = المفضل و قد أصبح متعجبا منه

و الصيغة الثانية :

أفعل = بصورة أخرى من أفعل التعجب → والمعنى ما أشد عجبي له و التركيب مسكوك

ب = مضمنة معنى اللام . ثابت الصورة و المعنى في الحالتين على

زيد = المفضل و قد اصبح متعجبا منه . الإفصاح؛ أي التعبير عن الافعال و التأثر⁽¹⁾

4/ خالفة المدح أو الذم : و يسميها النحاة (فعل المدح أو الذم) و قد ذكر تمام الخلاف

الواقع بين النحاة حولهما أن بعضهم يراها أسماء و البعض الآخر يراها أفعالا. ومن

خلال عرض أدلة كل فريق يرى تمام أن معناهما الإفصاح عن التأثر و الانفعال الذي

دعا إلى المدح أو الذم مستندا في هذا الرأي بقول ابن جني في اللمع من أن معناهما

المبالغة في المدح و الذم ، و تعبيره بالمبالغة يتجه اتجاه تعبير تمام حسان بالإفصاح ،

و الذي قيل في نعم و بئس يقال في حبذ و لا حبذا ، فلا صلة لهما بمعنى مشتقات مادة

(ح ب ب) ، و إنما يقوم التعبير بهذه الخوالب الأربعة جميعا مقام التعبيرات المسكوكة

، كما سبق في التعجب⁽²⁾ . وقد اقترح تمام أن يدرج ضمن هذه الأساليب الإفصاحية :

الندبة ، و الاستغاثة و التحذير ، الإغراء . يكون ذلك على المستوى النحوي لا على

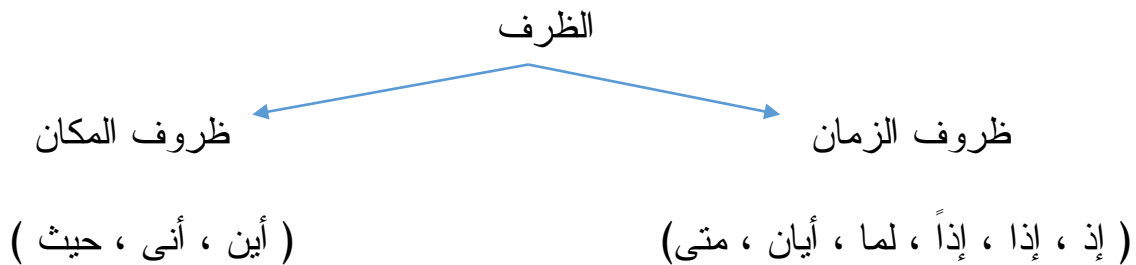
(1) تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، المرجع السابق ، ص (114 ، 115) .

(2) نفسه ، ص 115 .

المستوى الصرفي . ثم أنهى تمام حسان حديثه عن الخوالب ببيان ما تمتاز به مبنى و معنى عن بقية أقسام الكلم و ذلك من حيث الرتبة و الصيغة و الاصاق ، و التضام و الزمن ، و العليق ، و المعنى الجملي . (1)

القسم السادس : الظرف

الظروف كما يراها تمام مبان تقع في نطاق المبنيات غير المتصرفة فتتصل بأقرب الوشائج بالضمائر و الأدوات ، و قد وضح هذا بالشكل الآتي :



و قد ذكر تمام حسان أن النحاة عدوا الكثير من الكلمات ظروفًا بسبب أنها

استعملت استعمال الظروف ، و الحقيقة أنها ليست بظروف فهي كلمات ذات معان

مختلفة و ذات مبان مختلفة قد نسبها النحاة دون مبرر إلى الظرفية منها :

1/ المصادر نحو آتيك طلوع الشمس ومنها قط و عوض

2/ صيغتا اسمي الزمان و المكان نحو آتيك مطلع الشمس ، و أقعد مقعد التلميذ ،

و الصيغتان كما سبق من الميميات أي أسماء لا ظروف .

3/ بعض حروف الجر نحو مذ و منذ لأن معاهما ابتداء الغاية و يجران ما بعدهما

ولكنهما يستعملان استعمال الظروف عند ورودهما مع الجمل فتكون الظرفية فيهما

(1) فاضل الساقى ، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل و الوظيفة ، المرجع السابق ، ص (154 ، 155) .

من قبيل تعدد المعنى الوظيفي.(1)

- 4/ بعض ضمائر الإشارة إلى المكان نحو هنا و ثمَّ أو إلى الزمان نحو: الآن وأمس .
- 5/ بعض الأسماء المبهمة منها : ما دل على مبهم من المقادير نحو : " كم " أو مبهم من العدد حين يميزه ما يفيد الزمان أو المكان نحو : خمسة أيام و ثلاث ليال .
- أو مبهم من الجهات نحو: فوق تحت ...الخ ، أو مبهم من الأوقات نحو: حين و وقت ...الخ ، أو بعض المبهمات المفترقة إلى الإضافة نحو: قبل و بعد و دن ...إلخ .
- و بعض الأسماء التي تطلق على المسميات الزمانية نحو بكرة و سحرة و ضحوة ...إلخ ، حين يقصد بها وقت معين فقد نابت هذه الأسماء عن الظرف ، ومنعت التصرف لتقرب من طابع مبنى الظرف ، و المتصرف من مادتها باق على أصله و عليه فقد أدرج تمام كل ما ذكره ضمن الأسماء بالأصالة .(2)
- وعليه فالمنتبع لهذا القسم الذي أورده تمام بعنوان الظرف أنه لم يدرج ضمنه إلا الكلمات التي ذكرها في بداية القسم ، ثم ذكر السمات التي تميزه عن بقية الأقسام .

(1) تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، المرجع السابق ، ص 119 .

(2) فاضل الساقى ، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل و الوظيفة ، المرجع السابق ، ص 157 .

القسم السابع : الأداة

يرى تمام حسان أن الأداة مبنى تقسيمي يؤدي معنى التعليق . و العلاقة التي تعبر عنها الأداة إنما تكون بالضرورة بين الأجزاء المختلفة من الجملة .
ثم نجده يقسمها إلى قسمين :

1/ الأداة الأصلية: و هي الحروف ذات المعاني ، كحروف الجر ، والنسخ ، والعطف.

2/ الأداة المحولة : و قد تكون هذه :

(أ) ظرفية : تستعمل في تعليق جمل الاستفهام و الشرط .

(ب) اسمية : كاستعمال بعض الأسماء المهمة في تعليق الجمل مثل : كم ، وكيف في

الاستفهام ، و التكثير و الشرط أيضا .

(ج) فعلية : لتحويل بعض الأفعال التامة إلى صورة الأداة بعد القول بنقصانها مثل :

كان و أخواتها ، و كاد و أخواتها .

(د) ضميرية : كنقل من ، وما ، و أي ، إلى معاني الشرط و الاستفهام و المصدرية

الظرفية ، و التعجب ... إلخ . (1)

وذكر تمام حسان أن التعليق بالأداة أشهر أنواع التعليق في اللغة العربية الفصحى فإذا

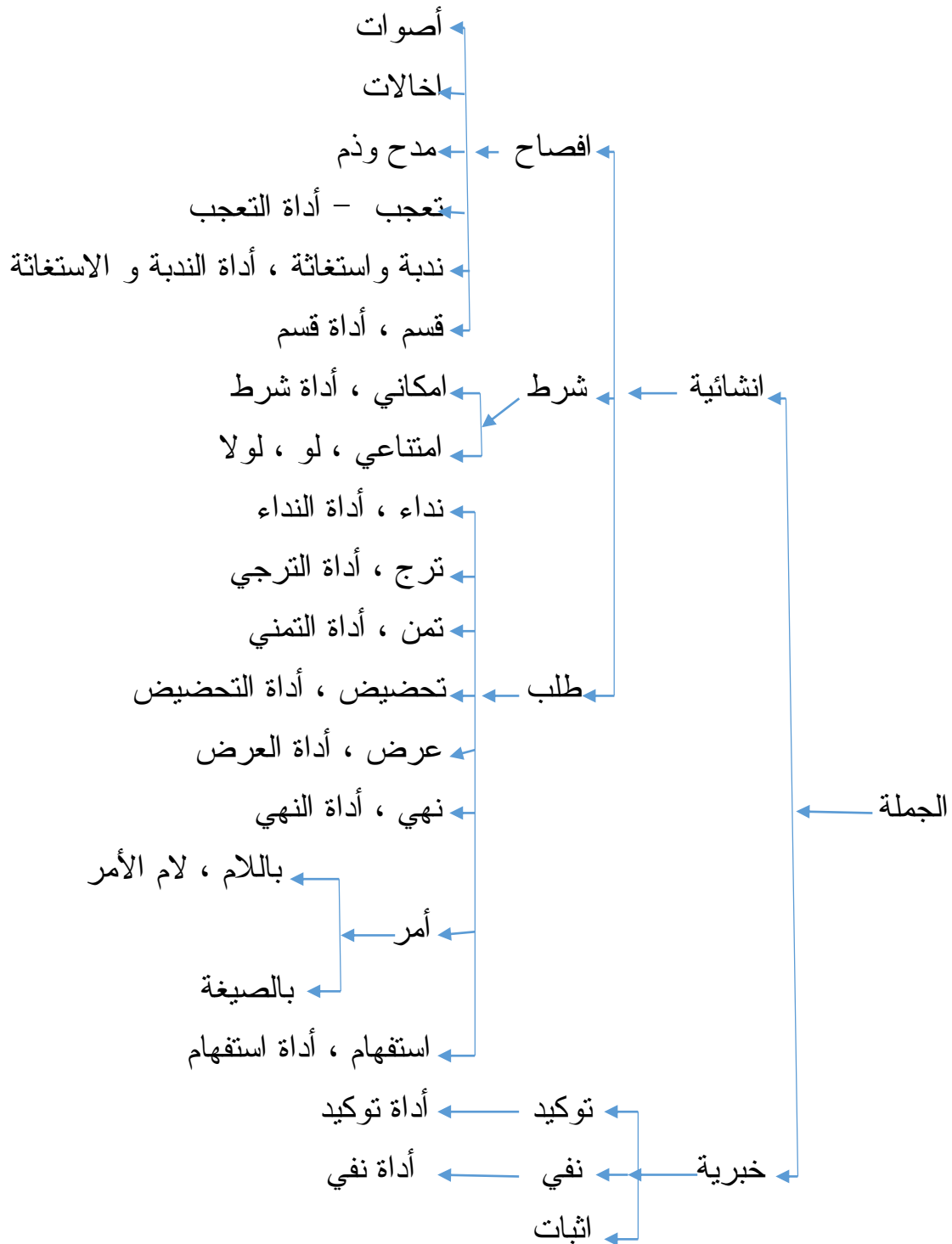
استثنينا جملي الإثبات و الأمر بالصيغة (قام زيد ، و زيد قام ، و قم) وكذلك بعض

جمل الإفصاح فإننا سنجد كل جملة في اللغة الفصحى على الإطلاق تتكفل في تلخيص

العلاقة بين أجزائها على الأداة.

(1) تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، المرجع السابق ، ص 123.

و لتأكيد صحة ما ذهب إليه يورد تمام الشكل الآتي : (1) :



وقد برر تمام أفراد الأدوات في قسم خاص من أقسام الكلم أنها جميعا تشترك

في عدم دلالتها على معان معجمية . و لكنها تدل على معنى وظيفي عام هو التعليق ،

(1) تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، المرجع السابق ، ص 124.

ثم تختص كل طائفة منها بوظيفة خاصة كالنفي و التأكيد و غيره حيث تكون الأداة

العنصر الرابط بين أجزاء الجملة كلها لدرجة أنه يمكن للأداة عند حذف الجملة أن

تؤدي المعنى كاملاً مع القرينة، كالذي نراه في عبارات مثل: لم، لا، متى، أين... إلخ. (1)

و قد تحدث تمام على النواسخ و قرر بشأنها ما يلي :

(1) أن النواسخ جميعاً من الأدوات .

(2) أن بعضها محول من الفعلية .

(3) أن هذا البعض المحول من الفعلية لا يزال يحتفظ بصورته بين الأفعال التامة

نحو : كان ، و دام ، و زال ، و برح ... إلخ .

(4) أن هذا البعض حين أصبح من النواسخ زال عنه معنى الحدث و هي السمة

الدالة على تمام الفعل .

(5) أن هذا البعض يشمل كان و أخواتها و كاد و أخواتها .

والجامع بينهما القيام بعملية النسخ ، و زوال معنى الحدث منها حين أصبحت من

النواسخ . و أدرج ظن و أخواتها من الأفعال لا من النواسخ . (2)

وقد استند تمام في اعتبار كان و أخواتها و كاد و أخواتها من الأدوات على ما يأتي :

(أ) أن جميعها يفيد معنى الزمن و لا واحد منها يفيد معنى الحدث

(ب) أن جميعها إلا (كان) يضيف إلى معنى الزمن أحد معاني الجهة .

(1) فاضل الساقى ، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل و الوظيفة ، المرجع السابق ، ص 160.

(2) نفسه ، ص 161.

ت) أن بعضها لا يدخل في جدول تصريفي .

ث) أن الوظيفة الأساسية التي تؤديها هي النسخ .

ج) أن هذه الكلمات تدخل على الأفعال كما تدخل الأدوات ، كان يفعل ... إلخ .

ح) أن بعض النحاة كالمبرد ، وابن الأنباري ، و الزجاجي يميلون إلى اعتبار هذه

النواسخ أدوات . كما وردت أقوالهم في كتاب " همع الهوامع " (1).

و قد استند تمام في اخراج ظن وأخواتها من النواسخ و بالتالي عدم اعتبارها من

الأدوات على ما يأتي :

أ) أن العلاقة بين ظن وأخواتها و بين المفعولين علاقة يتضح فيها معنى التعدية ،

وهو معنى لا يمكن فهمه منها عند اعتبار علاقة النسخ .

ب) أن ظن و أخواتها أفعال متصرفة بينما نجد النواسخ تتراوح بين نقص

التصرف ، أو عدم التصرف أصلا مثل : ليس .

ت) أن اعتبار النحاة " ظن و أخواتها " من النواسخ كان بسبب أن مفعوليتها بدونها

يصلحان أن يكونا جملة من مبتدأ و خبر ، و هذا ليس مبررا حسب الأستاذ تمام

لاعتبار هذه الأفعال من النواسخ ، ولو صلح لأمكن اعتبار (جاء) في الجملة

(جاء زيد يركب فرسا) ناسخا أيضا لأن صاحب الحال و الحال يصلحان لتكوين

جملة من مبتدأ و خبر .

(1) فاضل الساقى ، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل و الوظيفة ، المرجع السابق ، ص (162 ، 163) .

ولهذا اعتبر تمام " ظن و أخواتها" أفعالا تتعدى مفعولين وليست أدوات ناسخة (1)

هذه الآراء التي ارتضاها الأستاذ تمام حسان في مسألة تقسيم الكلم العربي .

2-2 : نقد وتقييم تقسيم تمام للكلم العربي .

من خلال عرض التقسيم الجديد الذي أورده تمام حسان يرى فاضل الساقى أن

اهتمام تمام بمسألة تقسيم الكلم قد فاق اهتمام الكثيرين من المعنيين بحقل الدراسات اللغوية

الحديثة ، و الآراء التي أبدأها هي جزء من أفكار المنهج الوصفي و الذي يعتبر المنهج

الأمثل لفهم اللغة ، واستيعاب أسرارها ، و قد بنى الأستاذ نقده لتقسيم النحاة القدامى للكلم

العربي على أسس رأى ان استخدامها صالح للتفريق بين الأقسام ، و هذه الأسس التي

جاء بها يعود بعضها على طائفة من المباني ، و يعود بعضها الآخر إلى طائفة من

المعاني . (2)

و يضيف الساقى أن تمام و هو أحد علماء اللغة المعاصرين بنى أفكاره في التقسيم على

أساس فهمه لطوائف الكلمات و دلالتها ، و مراقبته لاستعمالاتها في اللغة ، و دراسته

لها على اعتبار المبنى و المعنى على حد سواء ، و قد جعل أساس التفريق بين الأقسام

يستند من حيث المبنى على اختلاف بعضها عن بعض في الصورة الأعرابية و الصيغة

، و التضام ، و الرسم الإملائي ، و الإلصاق ، و الرتبة ، و صلاحية الكلمة للدخول في

جدول ، و هي أسس صالحة لحد كبير للتفريق بين الأقسام ذلك أنها شملت جميع الظواهر

(1) فاضل الساقى ، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل و الوظيفة ، المرجع السابق ، ص 164.

(2) نفسه ، ص 165.

الشكلية المتصورة التي يمكن اعتمادها في هذا الصدد .

و حين تحدث عن الأسس المتعلقة بالمعنى ذكر أنها تشمل : المسمى ، و الحدث ،

و الزمن ، و معنى التعليق ، و المعنى الجملي ، و حسب الساقى يمكن الاستعاضة عن

(المسمى و الحدث و الزمن) بالمعنى الصرفي . فالدلالة على المسمى هي المعنى

الصرفي للاسم ، و الدلالة على الحدث فقط هي المعنى الصرفي للمصدر ، و الدلالة

على الحدث المقترن بزمن هو المعنى الصرفي للفعل (1).

لم يفرق تمام بين الاسم و الصفة من ناحية ما يلصق بهما لأن كلاهما يقبل الجر

، و التتوين ، و أل ، و الإضافة إلى ضمائر الجر المتصلة ، و ذكر أنهما مع اتفاقهما

في المبنى سيفرق معنى الإلصاق بينهما . و حسب الساقى أن الفرق المعنوي بين الإلصاق

في الاسم ، و الإلصاق في الصفة يجب أن يوضح كما يلي :

(أ) أن (أل) الداخلة على الأسماء للتعريف والداخلة على الصفات موصولة بمعنى الذي.

(ب) أن تتوين الأسماء ظاهرة تتوين بينما في الصفات ظاهرة شكلية ذات دلالات زمنية

ترشح الصفة للحال .

(ج) أن الإضافة في الأسماء معنوية بينما في الصفات لفظية .

و عليه فتوضيح الفروق بين معاني الإلصاق في كل من الاسم الصفة على هذه الصورة

مع إضافة الفروق الأخرى من شأنه يعزز أفراد الصفة بقسم خاص من أقسام الكلم .(2)

(1) فاضل الساقى ، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل و الوظيفة ، المرجع السابق ، ص 167.

(2) نفسه ، ص 168.

حين تحدث تمام عن الفعل أوضح أن معنى الزمن فيه يأتي على المستوى الصرفي من شكل الصيغة ، و على المستوى النحوي يأتي من مجرى السياق و هذا الرأي حسب فاضل الساقى صحيح يؤكدُه واقع استعمال الفعل في العربية ، لإن صيغة (فعل) مثلا قد تدل على المستقبل ، كما تدل صيغة (يفعل) على الماضي أحيانا فليس كل ماضي الصيغة يدل على الماضي وليس كل مضارع الصيغة يدل على الحال أو الاستقبال ، غير أن تمام حين أوضح دلالة الأفعال على الزمن من أنها تختلف في دلالتها بصيغها على الزمن على المستوى الصرفي ذكر في هذا المجال أن صيغة (أفعل) و نحوها تدل على الحال أو الاستقبال ، وفي اعتقاد الساقى أن هذه الصيغة لا تدل على زمن البتة ذلك أنها صيغة يطلب فيها من المخاطب أحداث أمر من الأمور ، فهي طلب محض لا يتصور فيه معنى الزمن ، يؤيد ذلك ما ذهب إليه أحمد عبد الستار الجوارى إذ قال :

((أما الأمر فصيغة إنشاء طلبى يقصد به إلى طلب القيام بالفعل ، و هو بالبداهة خال من معنى الزمن ، لأنه ليس بخبر ، وإنما يكون معنى الزمن في الخبر)) (1) .

وأوضح أن المضارع المقترن بلام الأمر يشاركه في عدم دلالاته على الزمن ذلك أن دخول اللام عليه حوله إلى صيغة إنشائية بعد أن كان بدونها يدل على الخبر .

و حين تحدث تمام على الظروف لم يدرج ضمنها إلا هذه الكلمات : إذ ، إذا ، لما ، أيان ، متى ، إذأ ، وهي للزمان ، ثم أدرج : أين ، أنى ، حيث وهي للمكان .

(1) فاضل الساقى ، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل و الوظيفة ، المرجع السابق ، ص 169 .

و في هذا الصدد يقترح الساقى أن تضاف (كلما) لأنها ترد في اللغة بكثرة و هي ظرف يفيد تكرار الحدث في الزمن المتجدد .(1)

(1) فاضل الساقى ، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل و الوظيفة ، المرجع السابق ، ص 170.

خاتمة

خاتمة

إن أهم ما يمكن استخلاصه من خلال هذا البحث حول أقسام الكلم العربي عند :
إبراهيم أنيس ، و تمام حسان . ما يلي :

— اختلاف النحاة القدامى في تحديد الكثير من المصطلحات النحوية واضطرابهم في
وضع حدود مضبوطة و دقيقة لها منها : الكلام و الكلم و القول و الجملة ...

— كان لإبراهيم أنيس الصدارة من بين المحدثين العرب في إعادة النظر في تقسيم
الكلم العربي مبدئياً إعجابه باللسانيات الغربية و بما حققته من تطور معرفي ، وبإمكان
الباحثين العرب الانتفاع به في سبيل خدمة اللغة العربية .

— انتقاد إبراهيم أنيس للنحاة القدامى وتقسيمهم ، بحجة أنهم اتبعوا ما جرى عليه فلاسفة
اليونان ، و أهل المنطق من جعل أجزاء الكلام ثلاثة : اسم ، فعل ، حرف .
و أن تعريفهم للاسم و الفعل ناقصا ليس جامعاً ولا مانعاً ، وأن فكرة الحرفية كانت
غامضة في أذهانهم ، وأنهم اعتمدوا على المعنى وحده في تحديد أجزاء الكلام .
و عليه اقترح أنيس تقسيماً رباعياً للكلم العربي :

(1) الاسم (2) الضمير (3) الفعل (4) الأداة .

وقد بين الأسس التي ينبغي أن تراعى أثناء التقسيم و هي :

(1) المعنى (2) الصيغة (3) وظيفة اللفظ في الكلام .

— مر تقسيم الكلم العربي عند تمام حسان بمرحلتين :

المرحلة الأولى: كانت في كتابه : (مناهج البحث في اللغة) حيث قسم الكلم إلى أربعة أقسام هي :

(1) الاسم (2) الفعل (3) الضمير (4) الأداة

وكانت الأسس التي اعتمد عليها في هذا التقسيم هي: الشكل الإملائي المكتوب ، والتوزيع الصرفي ، و الأسس السياقية ، و المعنى الوظيفي ، و الوظيفة الاجتماعية .

المرحلة الثانية : كانت في كتابه (اللغة العربية معناها و مبناها) حيث أعاد النظر في التقسيم السابق ، واقترح سبعة أقسام و هي :

(1) الاسم (2) الصفة (3) الضمير (4) الفعل

(5) الخالفة (6) الظرف (7) الأداة

و في هذه المرحلة شرح تمام التقسيم الجديد شرحا وافيا رافضا أن يكون التقسيم على المبنى وحده أو المعنى وحده ، و رصد طائفة من المباني اعتمدها في التقسيم وهي:

الصورة الإعرابية ، و الصيغة ، و الرتبة ، و الجدول ، و الالصاق ، و التضام والرسم الإملائي .

و أما طائفة المعاني فهي :

الزمن ، و المعنى الجملي ، و التعليق .

وكل قسم من أقسام الكلم يختلف عن الآخر في انطباق هذه الأسس عليه مما يؤكد

استقلال كلا منها عن بقية الأقسام .

— إن المحاولة الجادة التي قام بها تمام حسان في مجال التقسيم والأسس الشكلية و الوظيفة التي استخدمها صالحة إلى حد كبير في عملية التفريق بين الأقسام ، وقراره أن كل دراسة لغوية لابد أن يكون موضوعها الأول و الأخير هو المعنى و كيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة . فالارتباط بين الشكل و الوظيفة في نظر المنهج الوصفي هو اللغة .

المصادر و المراجع

المصادر و المراجع

1. القرآن الكريم
2. إبراهيم أنيس
من أسرار اللغة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، مصر ، 1978 .
3. تمام حسان
اللغة العربية معناها و مبناها ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، المغرب ، 1994 .
4. ابن جنى
الخصائص ، تحقيق عبد الحميد الهنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2001.
5. ابن أبي سعيد الانباري
أسرار العربية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1997.
6. سيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر)
الكتاب ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، تح : عبد السلام محمد هارون ، 1988 .
7. عبد اللطيف حماسة
الجملة العربية ، دار غريب ، القاهرة ، 2003 ،
8. عبد الله بن صالح الفوزان
دليل السالك إلى ألفية بن مالك ، دار المسلم ، 1999 .
9. عز الدين المجذوب
المنوال النحوي العربي ، دار محمد على الحامي ، تونس ، 1998 .
10. فاضل مصطفى الساقى
أقسام الكلام العربي من حيث الشكل و الوظيفة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1977.

11. الفراء

معاني القرآن ، تح : أحمد يوسف نجاتي ، محمد على نجار، دار عالم الكتب ،
مصر ، 1983 .

12. ابن مالك

شرح الكافية الشافية ، دار الكتب العلمية ، بيروت، المجلد ، 2000 .

13. المبرد

المقتضب ، تح : محمد عبد الخالق عظيمه ، وزارة الأوقاف، القاهرة، 1994.

14. محمد بن ابي بكر الرازي

مختار الصحاح ، دار الكتاب الحديث ، الكويت ، 1994 .

15. محمد بن الحسن الإسترابادي

شرح الكافية ، تح: حسن الحفظي ، يحي بشير مصطفى، دار الثقافة ، جامعة
الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، 1966 .

16. ابن الناظم

شرح ألفية بن مالك ، تح : محمد باسل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2000 .

17. ابن هشام الانصاري

- شرح شذور الذهب ، تح : محمد عاشور، دار احياء التراث العربي، لبنان، 2001
- مغني اللبيب ، تح : المبارك وحمد الله ، دار الفكر ، دمشق ، 1964.

19. ابن يعيش

شرح المفصل للزمخشري ، تح : إيميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،
لبنان ، 2001 .

الموضوعات

| | |
|----|---|
| أ | مقدمة |
| | مدخل : الكلم العربي: مصطلحات و مفاهيم |
| 02 | 1 – مفهوم الكلام لغة واصطلاحا |
| 07 | 2 – الكلام والقول |
| 09 | 3 – الكلام والجملة |
| | الفصل الأول : أقسام الكلم عند إبراهيم أنيس |
| 14 | 1 – 1 : تقسيم إبراهيم أنيس للكلم العربي |
| 25 | 1 – 2 : نقد و تقييم تقسيم أنيس |
| | الفصل الثاني : أقسام الكلم عند تمام حسان |
| 31 | 2 – 1 : تقسيم تمام حسان للكلم العربي |
| 51 | 2 – 2 : نقد و تقييم تقسيم تمام حسان |
| 56 | خاتمة |
| 59 | فهرس المصادر و المراجع |
| 62 | فهرس الموضوعات |

أهم ما قدم في البحث هو عرض لآراء نحويين من أبرز نحاة العربية في العصر الحديث ومناقشتهما لمسألة تقسيم الكلم العربي ونقدها من خلال آراء بعض الباحثين ، مستخلصين التقسيم الجديد الذي يدل على عدم اقتناعهما بالتقسيم الثلاثي الذي جاء به النحاة القدماء .

و يتجسد هذا التقسيم الجديد مع إبراهيم أنيس الذي قسم الكلم إلى : اسم ، فعل ، ضمير ، أداة .
و بعد الاقتراح الذي قدمه أنيس ، يخرج تمام حسان من بحثه في هذا الموضوع بتقسيم سباعي للكلم العربي - رآه الأنسب لمعطيات العربية - وهو : اسم ، صفة ، فعل ، ضمير ، خالفة ، ظرف ، أداة .
و وضح أن كل قسم من هذه الأقسام يختلف عن الآخر بسمات خاصة وفق أسس شكلية و معنوية .

Résumé

La plus importante recherche donné en révèle les points de vue des éminents grammairiens arabes renversés dans les temps modernes et leurs discussions sur la question de diviser les mots arabes et critiques par certains chercheurs, la nouvelle Division de dessin illustre le manque de conviction de la division tripartite des grammairiens anciens et incarne cette nouvelle Division avec Ibrahim Anis quel ministère pour appeler sur : nom, verbe, pronom, préposition. Et après examen de la proposition faite par l'aimable sortir entièrement de Hassan dans cette fracture du sujet le sept aux mots arabes Il a vu appropriée pour les données arabes : nom, adjectif, verbe, pronom , Chuck, douille , outil et expliquer que chaque section est différente des autres particularités comme une raison formelle et morale.